الرسالة رقم ١٨٩

بعض الأبعاد الاقتصادية
لسلطنة المماليك

أ. د. حياة ناصر الحجي

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثالثة والعشرون ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

المؤلف:

أ. د. حياة ناصر الحجي
- دكتوراه في تاريخ العصور الوسطى من جامعة لندن ١٩٧٥م .
- أستاذ بقسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الكويت .

الإنتاج العلمي:-

أولاً - الكتب:

١ - الشؤون الداخلية في مصر خلال العهد الثالث للسلطان الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٩-٧٤١هـ/ ١٣٠٩-١٣٤١م (رسالة الدكتوراه ، طبعت على حساب جامعة الكويت في عام ١٩٧٨م) ، والطبعة الثانية في عام ١٩٩٥م ، والطبعة الثالثة صدرت في عام ٢٠٠٠م . (باللغة الإنجليزية) .

٢ - أوربا في صدر العصور الوسطى ٤٠٠ - ١٠٠٠م ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م ، الكويت .

٣ - العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ، (حائز على جائزة معرض الكتاب المقدمة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عام ١٩٨١م) .

٤ - السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ونشر وثيقة وقف سرياقوس ، الكويت ، ١٩٨٣م .

٥ - السياسة الصليبية للملك القديس لويس التاسع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤م .

٦ - أحوال العامة في حكم المماليك ٦٨٧-٧٨٤هـ/ ١٢٧٩-١٣٨٢م دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤م . والطبعة الثانية صدرت في عام ١٩٩٤م .

٧ - صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٩٢م .

٨ - السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك فترة حكم السلاطين المماليك البحرية من سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م إلى سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م (دراسة تاريخية وثائقية في واقع الممارسات المختلفة السلطانية والأميرية) ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٧م .

ثانياً - الأبحاث:

١ - مقالات قصيرة حول الصراع على الحكم في سلطنة المماليك مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد السادس ، يونيو ١٩٦٧م (باللغة الإنجليزية) .

٢ - العلاقات بين سلطنة المماليك ومملكة النوبة ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد الرابع عشر ، يناير ١٩٧٨م .

٣ - سلطنة العادل كتبغا ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد الخامس عشر ، يونيو ١٩٧٩م .

٤ - ملاحظات حول نظام الإقطاع الأوربي في العصور الوسطى ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد الثاني ، ربيع ١٩٨١م .

٥ - الخطط الصليبية خلال القرن الرابع عشر والخامس عشر ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد الخامس ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م . (باللغة الإنجليزية) .

٦ - الوضع الإداري لطرابلس في العصر المملوكي ٦٥٨-٩٢٣هـ/ ١٢٦٠-١٥١٧م (دراسة وثائقية) ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد (٧٤) - ربيع ٢٠٠١م ، جامعة الكويت .

المحتوى

ابيض

ملخص*

لسلطنة المماليك الكثير من الأبعاد الاقتصادية التي انعكست بوضوح على التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية . ولعل من أهم هذه الأبعاد الرابطة الإسلامية التي وحدت المسلمين في المجتمع الإسلامي ليكون يدا واحدة ضد هذا العدوان الصليبي ، وهو الوضع الذي أثر إلى حد كبير على تواري الحواجز الطبقية التي أوجدها طغيان المادة في العصر العباسي . وقد مارس المجتمع الإسلامي هذه الرابطة الإسلامية في ظهور هدف الجهاد الإسلامي مرة أخرى في أقاليم الدولة العباسية .

وقد حتّم الوجود المملوكي في بلاد الشام ظهور الكثير من أوجه الاتصالات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية التي لم تلبث أن اتسعت بين الممالك الأوروبية والمدن الإيطالية من جانب وسلطنة المماليك من جانب آخر حتى تطور الوضع إلى ظهور بداية العلاقات الدولية بين أكبر قوة إسلامية في أواخر عصر الحركة الصليبية – سلطنة المماليك – وبين ممالك أراغون وقشتالة وصقلية والإمبراطورية البيزنطية وغيرها .

علاوة على ذلك نتج عن قيام سلطنة المماليك في الشرق الإسلامي توثيق العلاقات الاجتماعية ما بين الحكام المسلمين وبين الشعوب الإسلامية على الرغم من الفوارق العرقية بين هؤلاء وهؤلاء ، حيث شمل الإحساس بالانتماء الإسلامي جميع الاختلافات الأخرى ، ونتيجة لهذه العلاقة الاجتماعية التي توطدت ركائزها بين الطرفين الحاكم والمحكوم وجدت الأوقاف خدمة لحاجات الشعوب الإسلامية .

ويلخص هذا المحور بعض هذه الأبعاد الاقتصادية في سلطنة المماليك .

* هذا البحث مدعوم من إدارة الأبحاث – جامعة الكويت ، مشروع رقم AH 01/00

ابيض

مقدمة

إن حقيقة التناسب العكسي بين عاملين مختلفين سلباً وإيجاباً تظهر واضحة في واقع عدم تكافؤ القوى المتعاصرة ، حيث ينجلي الوضع دائماً عن ظهور ما يسمى بالقوى العظمى في جميع الأزمنة التاريخية ، واندحار القوى الضعيفة حتى ينحصر هدفها في البقاء والاستمرار في ظل أجنحة القوى المسيطرة .

وتبرز فعالية هذا الواقع جلية في انتصار الدول الصليبية خلال المراحل الأخيرة والضعيفة في دول الخلافة العباسية حتى استطاع هؤلاء الصليبيون إقامة الممالك الصليبيةفي ساحل الشام . واستمر هذا الوضع قرابة قرنين عندما بدأت عوامل التغيير تتفاعل مع ظهور عمليات الجهاد الإسلامي على أيدي الأيوبيين ، ثم برزت سلطنة المماليك لتأخذ زمام القيادة في تحويل كفة ميزان القوى لمصلحة الدولة الإسلامية .

لقد شملت الحروب الصليبية حقبة زمنية طويلة تجاوزت القرنين (٤٩٠ - ٦٩٠هـ/ ١٠٩٧ - ١٢٩١م) وتفاعلت حوادثها ووقائعها في قلب العالم الإسلامي حينذاك ، مصر والشام . وحتم وقوع الحروب الصليبية في تلك البقاع واقعية لقاء العالمين الإسلامي والأوربي ضمن إطار واحد كانت له آثاره العديدة في جميع المجالات . ومحور هذه الدراسة هو الأبعاد الاقتصادية التي نجمت عن هذا الاحتكاك الشامل في جميع الميادين ، وظهرت بعد ذلك بشكل واضح في مجتمعي مصر والشام في ظل حكم المماليك . ومن المؤكد أنه كان للحروب الصليبية تأثيراتها الواضحة في الحياة الاقتصادية في مصر والشام خلال هذه الفترة التاريخية المهمة في تاريخ الدولة الإسلامية ، مما يوفر مجالاً خصباً لدراسة مختلف جوانب الوضع الاقتصادي في مصر والشام في تلك الفترة والقرون التالية لها .

ابيض

طبيعة حكم المماليك

لقد أتاح الإسلام بقوته الدينية العقديّة ، والتشريعية الاجتماعية ، وبمبادئه الأساسية في منهاج الحكم بناء دولة إسلامية مترامية الأطراف ، محصنة الحدود ، هزمت جيوشها الفرس والروم واللاتين ، غير أن طغيان المادة ، والمصالح الخاصة ، والرغبة في السلطة والسلطان أضعف كيان الدولة الإسلامية فأصبحت عدة دويلات تتطاحن من أجل مصالح آنية لا تلبث أن تزول .

وفي الوقت ذاته استطاع الغرب البربري بأجناسه المختلفة أن يحقق وحدة عسكرية كبيرة محورها الدين ، والتبعية للسلطة البابوية . وقد أتاح انقسام الدول الإسلامية وضعف الخلافة العباسية للغرب الأوربي فرصة كبيرة لتحقيق هدف إقامة مماليك لاتينية في ساحل الشام من خلال الحروب الصليبية(1) . ولم يكن العرب الممثلون في الخلافة العباسية وحدهم المستهدفين وراء هذا العدوان الصليبي ، وإنما كان الهدف هو الإسلام والمسلمين ؛ ولهذا ومع ما تبلور عنه هذا العدوان من نتائج آنية عسكرية وسياسية تعتبر كارثة قياساً على ما كانت عليه الدولة الإسلامية في قرونها الأولى من فتوحات وانتصارات – فإن الوضع تمخض عن أهمية الوحدة الدينية الإسلامية كرابطة اجتماعية قبل أن تكون سياسية . لما لهذه الوحدة من شفافية روحانية تتجاوز الماديات التي هزت أساسات الدولة الإسلامية في القرن العاشر الميلادي . وهذا لا يعني إطلاقاً أن الرابطة الإسلامية بين المسلمين على اختلاف أجناسهم ولغاتهم ولدت مع تعرضهم لمخاطر الوجود الصليبي داخل أراضيهم ، إذ إن انبثاقها تزامن مع ظهور الإسلام ، وتطبيق مبدأ الإخاء بين المهاجرين والأنصار ، كما أن تبلورها كان اجتماعياً ، واستمر كذلك على مر العصور التاريخية المختلفة في الدولة الإسلامية حتى ظهر العدوان الصليبي فتحولت هذه الرابطة الأخوية الاجتماعية إلى قوة

شاملة تجمع الشعوب الإسلامية مختلفة الأعراق في جيش واحد يتصدى بكل ما يستطيع لإحباط المخططات الصليبية في مصر والشام .

لقد أدرك المسلمون وقتذاك أهمية هذه الرابطة الإسلامية كقوة دفاعية في العصر الأيوبي ، ثم تحولها إلى قوة هجومية في عصر سلطنة المماليك من أجل المحافظة على الإسلام كعقيدة ، والدولة الإسلامية كنظام حكم . ومن المؤكد أن هذا الشعور القوي بالرابطة الإسلامية والانتماء الروحي لمبادئ هذا الدين العظيم كان وراء انتصارات الحملات الإسلامية الأيوبية ثم المملوكية ضد الصليبيين في مصر والشام . بل إن هذه الفئات الإسلامية غير العربية ، والتي كان بعضها حديث الاستقرار في مصر والشام ، وجدت نفسها بدافع من هذا الإحساس بالانتماء الاجتماعي الإسلامي أمام مسئوليات جسيمة تشمل هدف طرد الصليبيين من هذه البقاع العربية الإسلامية ، ورفع راية الدعوة الإسلامية عقيدة وكياناً .

وعندما حقق هؤلاء القادة المسلمون هذه الانتصارات العسكرية ضد الصليبيين تركزت قواعد هذه الرابطة الإسلامية بينهم وبين سكان مصر والشام ، فتقبلوا تولي هؤلاء القادة زمام السلطة في البلاد وفق منهاج حكم جديد في إطار الرابطة الإسلامية ، وتطور تفاعل هذه الوحدة الاجتماعية في ظل الهدف الواحد لنصرة الإسلام والمسلمين إلى وحدة إسلامية في إطار الدفاع المشترك وما يتطلبه هذا الوضع من تضامن سياسي وتلاحم اجتماعي .

كذلك من الأمور التي ظهرت قوية بظهور الإسلام ، ثم ضعفت مع طغيان العنصر المادي في المجتمعات الإسلامية ، عامل «الجهاد الإسلامي» ولعل أصدق مثال على ضعف روح الجهاد الإسلامي حقيقة أن فتح جزيرة صقلية على أيدي

الأغالبة المسلمين استغرق عشرين عاماً أي ما يعادل الفترة الزمنية ذاتها التي استلزمها فتح شمال إفريقيا بجميع أقاليمه في عهد الفتوحات الإسلامية الأولى . لقد بات الإقبال على الجهاد ضئيلاً ، واقتصر على الدفاع عن المناطق الشمالية من حدود الدولة الإسلامية التي كانت تعرف باسم «الأربطة والثغور» ، إلا أن قدوم الحملات الصليبية إلى مصر والشام أيقظ روح الجهاد لدى جموع المسلمين حكاماً ومحكومين من أجل الدفاع عن الإسلام والمسلمين تطبيقاً للآية الكريمة ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾[٢] صدق الله العظيم .

ومن العوامل التي ساعدت على زيادة الرغبة في الجهاد الإسلامي في ظل الوحدة الإسلامية ضد الخطر الصليبي ذلك النصر الكبير الذي حققه صلاح الدين الأيوبي في استعادة بيت المقدس من الصليبيين سنة ١١٧٨م[٣] . وتصدر الحكام مقدمة الجيوش الإسلامية لحملات الجهاد الإسلامي فتحقق النصر للمسلمين في فارسكور في محرم ٦٤٨ هـ/ بيسان - أبريل ١٢٥٠م[٤] ، وهزم الصليبيون[٥] ، وأسر ملك فرنسا لويس التاسع . كذلك أحرز الجهاد الإسلامي انتصاراً آخر في عين جالوت ضد المغول سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٦٠م[٦] بقيادة السلطان سيف الدين قطز[٧] . وهكذا ارتفعت راية الجهاد الإسلامي مرة أخرى على أيدي السلاطين المماليك ؛ ففتح الظاهر بيبرس[٨] أنطاكية ٦٦٦ هـ/ ١٢٦٨م بالإضافة إلى انتصاراته في قيسارية ، وحيفا ، ويافا ، وأرسوف ، وعثليث ، وغيرها من المواقع التي احتلها الصليبيون ، كما حقق المنصور قلاون[٩] انتصارات متتالية ضد الصليبيين في المرقب سنة ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥م ، واللاذقية سنة ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م ، وطرابلس ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩م وهزم المغول في حمص سنة ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م . وأخيراً تكللت هذه الجهود بفتح عكا على

يد الأشرف خليل سنة ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١م ليتم تطهير ساحل الشام من الوجود الصليبي بفضل الجهاد الإسلامي ووحدة المسلمين [١٠] .

لقد أدرك هؤلاء المسلمون أن المحافظة على الإسلام والدولة الإسلامية لايتأتى إلا من خلال وحدتهم تحت راية الجهاد في سبيل الله . بل إن الرغبة في الجهاد الإسلامي تفاعلت لتشمل فتوحات المماليك لجزر البحر الأبيض المتوسط ، حيث تم فتح جزيرة أرواد وهزيمة الفرسان الاسبتارية وطردهم منها سنة ٧١٥ هـ/ ١٣١٥م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاون[١١] ، ثم فتحت جزيرة قبرص على يد الأشرف برسباي ٨٣٠ هـ/ ١٤٢٧م[١٢] ، وأخذ ملكها أسيراً إلى مصر . وعلى الرغم من أن وظيفة الخدمة في الجيش اقتصرت في ذلك العصر على المماليك وحدهم دون أهل البلاد في مصر والشام ، إلا أن هذه الشعوب أبت إلا المشاركة في أعمال الجهاد الإسلامي ضد الأخطار الأجنبية ، وتمثلت هذه المشاركة في ظاهرتين بارزتين ؛ الأولى مادية بالتبرع بما يستطيعه كل فرد من مال وغذاء[١٣] ، والثانية ذاتية من خلال الإسهام في فعاليات المقاومة الأهلية ضد الأعداء كما حدث سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م «عندما تتبع الناس بديار بكر التتار ، فقتلوا منهم خلقاً كثيراً »[١٤] .

أهمية النظام الإقطاعي المملوكي

يعتبر الاهتمام بالجيش الإسلامي في القرنين السابع والثامن الهجريين / الثالث عشر والرابع عشر الميلادين من أهم النتائج التي تبلورت عن حقيقة وجود الخطر الصليبي داخل الأراضي الإسلامية ، وتمكنه من إقامة ممالك وقلاع صليبية في مدن ساحل الشام وموانئه . كما كان التمزق السياسي الذي أعقب وفاة السلطان السلجوقي ملك شاه ١٠٩٢م ، وانهيار دولة السلاجقة ، وتفاقم أسباب النزاع والفرقة بين مختلف الكيانات الإسلامية الصغيرة عاملاً فعالاً في استمرار هذا العدوان فترة طويلة . ولهذا اجتهد الأيوبيون ثم المماليك في حسن إعداد الجيش تدريباً وعتاداً . كما أكد تطبيق نظام توزيع الإقطاعات بين المحاربين منذ عهد صلاح الدين الأيوبي(١٥) رابطة انتماء هؤلاء المحاربين إلى أرض الإسلام ، وهو النظام الذي حل محل « نظام الأعطية » الذي عرفته الدولة الإسلامية قبل تلك الفترة ، وتم تنفيذ عملية توزيع الأرض بين المحاربين كلٌّ بحسب رتبته العسكرية من خلال عمل التقسيم الإداري للأراضي ، وهو الذي يعرف بـ «الروك الصلاحي»(١٦) نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي ، حيث قسمت أرض مصر وفق نظام الإقطاع الأيوبي هذا إلى أربعة وعشرين قيراطاً : كان للسلطان منها أربعة قراريط ، وللأجناد عشرة قراريط ، وللأمراء عشرة قراريط(١٧) .

يقول المستشرق بولياك : « إن النظام الإقطاعي للمماليك كان ذا أهمية عظيمة لا لأنّه استمر طيلة ٢٦٧ عاماً في الدولة صاحبة القيادة في العالم العربي ، حيث ترك علامات بارزة في التطور الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لمصر وسوريا وفلسطين ، بل لأنه كان يمثل نتاج امتزاج ثلاثة أنظمة إقطاعية هي : المغولي والإسلامي والأوربي الوسيط»(١٨) . لقد وزع جانكيز خان الإقطاعات في الأراضي التي فتحها بين المحاربين من أجل إعادة الفعالية الإنتاجية لهذه

الإقطاعات التي خربتها معارك الفتوحات . ولما تولى خان غازان عمل على توزيع جميع أراضي الإمبراطورية المغولية على الجيش[١٩] .

وعندما حكم الفاطميون مصر عملوا على توزيع الإقطاعات على كبار المسئولين في الدولة على أن يلتزم هؤلاء بدفع عشر دخلها إلى الدولة . وقد ساعدت المستندات الخاصة بالإقطاعات في العصر الفاطمي صلاح الدين الأيوبي – بعد أن فتح مصر – على سرعة تطبيق النظام الإقطاعي في مصر . كما كان هذا النظام الإقطاعي الذي نفذه صلاح الدين في مصر عنصراً فعالاً في تثبيت ركائز حكمه فيها . وعندما تولى صلاح الدين السلطة في بلاد الشام ، بعد وفاة نور الدين زنكي سنة ٥٦٩ هـ/ ١١٧٤م ، عمل على توزيع الإقطاعات بين أتباعه وأمراء بلاد الشام[٢٠] .

وعلى ذلك فمن المؤكد أن نظام الإقطاع العسكري الذي وجد في مصر والشام في أيام الأيوبيين ثم المماليك كان عاملاً مساعداً مع الجيش المملوكي المتفوق كفاءة وتنظيماً وعتاداً في قضية الجهاد الإسلامي وحماية البلاد الإسلامية ضد أخطار الصليبين والمغول والتركمان . ومن ثم أصبحت هذه الإقطاعات من ضمن اختصاصات ديوان الجيش[٢١] . لقد اختلفت هذه الإقطاعات في مساحتها وإنتاجيتها بحسب الرتبة العسكرية التي تبوأها المقطع في الجيش . وهكذا ارتبط التقسيم الإداري في سلطنة المماليك في مصر والشام ارتباطاً وثيقاً بمشروع « الروك الصلاحي » في عهد صلاح الدين الأيوبي ، ثم توزيع الإقطاعات بين المحاربين في الجيش الأيوبي[٢٢] .

وفي سنة ٧١٥ هـ/ ١٣١٥م أمر السلطان الناصر محمد بن قلاون بعمل «الروك الناصري» حيث تم مسح جميع الأراضي المصرية ، ثم أعيد تقسيمها

وتوزيعها بين السلطان والأمراء المماليك . وقد أشرف الناصر محمد شخصياً على كافة خطوات هذا المسح الإداري الشامل مع دراسة كافة أهدافه السياسية والاقتصادية . لقد كان وراء عمل « الروك الناصري » مقاصد عديدة بعضها شخصية ، وأخرى عامة . فمن ناحية أراد الناصر محمد أن يقوي سلطته من حيث زيادة مساحة الإقطاعات السلطانية التي عرفت باسم « الخاص السلطاني الشريف » ، ومن ناحية أخرى كان يرغب في تقليص مساحة الإقطاعات الأميرية ، فيحرم أولئك الأمراء من القوة المادية الضخمة التي طالما اعتمدوا عليها في تهديد مركز السلطان(٢٣) .

لقد أراد الناصر محمد إضعاف سلطة الأمراء والأجناد ، فاستطاع بعمل هذا «الروك» تقليص إقطاعاتهم ، بل تمزيق إقطاع الأمير الواحد في عدة جهات متباعدة ، بحيث يتكبد هذا الأمير – في سبيل متابعتها – الكثير من الجهد والوقت والتكاليف المالية الباهظة ، بينما تضاعفت مخصصات السلطان من الإقطاعات والرواتب(٢٤) .

ومن أجل أن يحول الناصر محمد دون حدوث أي معارضة من الأمراء لعملية توزيع الإقطاعات الجديدة التي تقلصت مساحتها ، وتباعدت مواقعها ، قام شخصياً بتوزيع «المثالات»(٢٥) الخاصة بهذه الإقطاعات على الأمراء(٢٦) .

وقد اقتصر توزيع الإقطاعات في سلطنة المماليك على الأمراء والجند ، وكان أغلبها عبارة عن أراض يستغلها مقطعها ويتصرف فيها كيفما شاء ، وربما تضمنت إيراداً قليلاً يتناوله المقطع من بعض الجهات ، وقد اختلفت قيمة هذه الإقطاعات باختلاف رتب المقطعين حيث بلغ إقطاع الأمير من فئة أكابر الأمراء(٢٧) مئتي ألف دينار أو أكثر ، بينما بلغ إقطاع الأمير من فئة أمراء

الطبلخاناه[٢٨] ثلاثين ألف دينار فأكثر . وبلغ إقطاع الأمير من فئة أمراء العشرات تسعة آلاف دينار ، في حين بلغ إقطاع الأمير من فئة مقدمي الحلقة ألفاً وخمسمائة دينار . أما أعيان أجناد الحلقة[٢٩] فقد كان إقطاع كل منهم مئتين وخمسين ديناراً . ولجميع الأمراء المقطعين في المجلس السلطاني المخصصات الجارية في كل يوم من اللحم والتوابل والخبز والعليق والزيت ، ولأعيانهم الكسوة والشمع . ويستوي معهم في ذلك المماليك السلطانية وذوو الوظائف من الجند مع تفاوت مقادير هذه المكافآت بحسب رتبهم وقربهم من السلطان[٣٠] . ونتيجة لذلك قسمت أرض مصر إلى أربعة وعشرين قسماً «قيراطاً» تم توزيعها بين السلطان الذي أخذ عشرة قراريط وبين الأمراء والأجناد الذين أخذوا أربعة عشر قيراطاً .

ويشير ابن الجيعان إلى هذه النواحي التي خصصت بأكملها لصالح «الخاص السلطاني» أو «الخاص الشريف» ومنها على سبيل المثال من إقليم «ضواحي القاهرة» ناحية «منيل الفولاذ» وعبرته ٥٠٠ دينار . وناحية «منيل الزجاج» وعبرته ٢٥٠٠ دينار . ومدينة «نستراوة» وعبرتها ١٦٥٠٠ دينار ، وكذلك «البرلس وبلطيم» وعبرتها ٣٤٠ ديناراً . أما «سنجار» فقد كانت عبرتها ٨٠٠٠ دينار ، ثم أصبحت ٤٠٠٠ دينار لديوان «الخاص الشريف»[٣١] .

ومن أهم النتائج التي ترتبت على مشروع «الروك الناصري» ما يلي :

١- إرساء قواعد نظام ثابت في توزيع الرواتب العسكرية .

٢- أصبح السلطان هو الشخصية الأقوى في الدولة والقائد الأعلى للجيش المملوكي بكافة فياصله .

٣- توزيع إقطاع الأمير الواحد بحيث يكون موزعاً بين أكثر من إقليم فيترتب على ذلك تفتيت قوته المالية والبشرية .

٤ – تناثر إقطاعات الأمراء الكبار في مختلف الأقاليم ، بحيث يستحيل أن يجاور أمير كبير زميلاً له في إقطاعه مما يؤدي إلى صعوبة الاتصال بينهم ، وبالتالي يستحيل تحقيق التعاون المالي والعسكري بينهما لتنفيذ أي مخطط يهدف إلى الإطاحة بالسلطان .

٥ – استطاع الناصر محمد بهذا التوزيع الجديد توفير مئتي إقطاع[٣٢] .

٦ – حرمان الأمراء الذين يتوقع قيامهم بأعمال عدوانية تهدد استقرار الحكم من الإقطاعات ، ووزعت عليهم «الأخباز»[٣٣] حيث كانت قيمة «الخبز» الواحد تتراوح بين ثمانمائة دينار وألف دينار[٣٤] .

وقد استمر هذا التقسيم الإداري في مصر أكثر من قرنين ونصف حتى نهاية سلطنة المماليك ، مع أن هذه الحقيقة لا تعني إطلاقاً ثبوت توزيع الإقطاعات ، حيث إن التغيير في توزيع الإقطاعات ارتبط ارتباطاً وثيقاً باعتلاء سلطان جديد كرسي السلطنة ، أو ربما استحواذ بعض كبار الأمراء المماليك على زمام السلطة في الدولة . وبذلك يكون الناصر محمد قد استخدم منهاجاً اقتصادياً لتحقيق أهداف شاملة ارتبطت ارتباطاً وطيداًبالاستقرار السياسي ، والتنظيم الإداري ، والأمان الاجتماعي . ولعل من أدق خطوات المشروع تسجيلات كتابات المعاصرين الذين أوردوا فيها الإحصاءات التفصيلية الدقيقة لجميع الأقاليم والأعمال والنواحي ، حيث وضحوا مساحتها بالفدان ، «وعبرتها» أي : إنتاجيتها بالدينار ، والقيمة الكمية والنوعية لكل ما فيها من نبات وحيوان[٣٥] .

مميزات النشاط التجاري

كان النشاط التجاري والعلاقات التجارية بين الصليبيين والمسلمين[٣٦] من الأسباب التي جعلت الملك الفرنسي لويس التاسع – بعد هزيمته في المنصورة – يتوجه نحو الساحل الشامي سنة ٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠م كي يعمل على الحد من رغبة البنادقة والبيازنة والجنوية في إنماء تجارتهم وثرواتهم بواسطة التبادل التجاري مع التجار المسلمين[٣٧] ، وإمدادهم المسلمين بالأخشاب والحديد والبياض وغير ذلك من المواد اللازمة لصناعة السفن والأسلحة ومعدات الحصار ، متناسين الأهداف الصليبية التي قدموا من أجلها إلى الأراضي المقدسة[٣٨] . كما عمل لويس التاسع في الساحل الشمالي أيضاً على دعم التحصينات المنهارة في المعاقل الصليبية في يافا وعكا وغيرهما[٣٩] .

لقد كانت التجارة دائماً مظهراً أساسياً من مظاهر النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الإسلامي ، حيث ساعد موقع المنطقة الاستراتيجي وتنوع منتجاتها على ازدهار النشاط التجاري في مدنها وثغورها . وكانت الحروب الصليبية عنصراً مساعداً له أهميته البالغة في زيادة التبادل التجاري بين المسلمين والفرنجة . ولعبت السفن التجارية الأوربية دوراً كبيراً في نقل البضائع من موانئ مصر والشام إلى المدن التجارية الأوربية أثناء الحروب الصليبية .

وقد اعتمدت الكيانات الصليبية في تموينها على منتجات الأقاليم المختلفة في الساحل الشامي ، في حين اعتمدت تصدير السكر والقماش إلى أوربا الغربية[٤٠] . كما اهتم التجار الإيطاليون بشراء المنسوجات الحريرية والكتانية من أسواق بلاد الشام ومصر حين نقلوها إلى المدن الإيطالية ، إلى جانب الصناعات الزجاجية التي حرصوا على اقتنائها . وقد حققت تجارة العبور موارد مالية

ضخمة للصليبيين ، حيث اشتد الطلب في أوربا الغربية على البضائع الشرقية كالتوابل ، والأصباغ ، والأخشاب ، والعطور ، والحرير ، والخزف[٤١] .

وبلغت التجارة في الشرق الفرنجي ذروة نشاطها أثناء السنوات العشر السابقة على فتح صلاح الدين بيت المقدس ، وامتدت قمة النشاط التجاري هذه إلى منتصف القرن الثالث عشر الميلادي[٤٢] . وفي الوقت الذي استأثرت فيه الأساطيل الفرنجية بنقل السلع والبضائع المختلفة من موانئ مصر والشام إلى موانئ أوربا الغربية وبالعكس ، كان المسلمون يحتكرون المتاجرة بالسلع الشرقية الواردة من شرق آسيا وشرق إفريقيا[٤٣] . وزادت تجارة العبور من أهمية البحر الأحمر في القرن الثاني عشر الميلادي ، وأدرك الصليبيون أهميته الاقتصادية البالغة فحاولوا النفاذ إليه ، إلا أن صلاح الدين الأيوبي أحبط محاولتهم تلك بالقضاء على المشاركين فيها[٤٤] . وعندما أصبحت الممالك الصليبية في مرحلة الدفاع عن استمرار وجودها في الساحل الشامي كانت الممالك والمدن الأوربية تسعى حثيثاً من أجل التوصل إلى اتفاقات اقتصادية مع القوى الإسلامية في مصر والشام .

ومن العوامل التي ساعدت على ازدهار النشاط التجاري في سلطنة المماليك[٤٥] الدور الكبير الذي لعبته مدن مصر والشام في ممارسة مختلف أنماط النشاط الاقتصادي ، إلى جانب قوة النظام النقدي واستقراره طيلة فترة حكم السلاطين المماليك البحرية[٤٦] .

وهكذا ظهرت دولة المماليك في ظل أحوال اقتصادية ساعدتها على الانطلاق على المستوى التجاري الدولي ، فنشط السلاطين المماليك في إغراء تجار الشرق على جلب بضائعهم إلى موانئ مصر والشام وثغورهما ، وتشجيع

تجار أوربا على التردد إلى الأسواق المملوكية لشراء حاصلات الشرق حتى زادت أعداد من يأتي إلى الأسواق المملوكية منهم بشكل كبير . ونتيجة لذلك حرصت الممالك الأوربية والمدن الإيطالية(٤٧) على أن تتضمن اتفاقياتها الاقتصادية مع سلطنة المماليك هدف تحقيق الامتيازات الخاصة للتجار من رعاياها في الأقاليم المملوكية في مصر والشام(٤٨) .

وبناء على ذلك اعتاد التجار الأوربيون التردد على الأسواق المملوكية لشراء حاصلات الشرق . وحصلوا على تسهيلات في كثير من الأمور حتى تضاعفت أعداد القادمين منهم إلى المدن والثغور المملوكية ، وكانت دولة المماليك حريصة على جلب الخشب والحديد والبارود من الأسواق الأوربية في حين رغب الأوربيون في شراء البضائع الشرقية من توابل وكارم وفلفل وعطور وبخور وحرير وغير ذلك من البضائع الخفيفة الحمل الغالية الثمن(٤٩) . بالإضافة إلى ذلك حرص الناصر محمد بن قلاون على شراء الجواهر من التجار الفرنج(٥٠) . وتشيد الكتابات التاريخية التي تتناول طبيعة الأحوال الاقتصادية في سلطنة المماليك إبان هذا العهد بالنشاط التجاري الكبير المتبادل بين مملكة أراغون ودولة المماليك وازدياد تنقل التجار بين أسواق هذه الممالك ، وازدهار نشاط التبادل التجاري بشكل واسع .

لقد كانت التجارة مصدر ثروة طائلة للأمراء والسلاطين معاً . أما الأهالي فكانوا ينتفعون من دورهم في التجارة كوسيط في المبادلات التجارية وبما كانوا يتقاضونه من أجور لاشتغالهم في نقل البضائع ، أو استخدام دوابهم ، أو تقديم خدمات للتجار في الفنادق وبيع الأطعمة والمشروبات . وأما سلاطين المماليك فكانت خزائنهم تفيض بما كانوا يجبونه من التجارة بمختلف البضائع . ويمكن تقدير قيمة ما كان يعود على مصر من الفوائد المادية من التجارة إذا علمنا أن

البضائع عندما كانت تخرج من الإسكندرية يكون قد بلغ ثمنها ما يقرب من أربعة أمثال ثمنها الأصلي[٥١] .

لقد كانت ممالك أراغون وقشتالة وصقلية[٥٢] سباقة إلى عقد الاتفاقيات الاقتصادية والمعاهدات الدبلوماسية مع سلطنة المماليك لتحقيق المكاسب الوفيرة والمصالح السياسية .

وتطبيقاً لمواد الاتفاقات الاقتصادية بين هذه الدول المتعاهدة حصل التجار الأراغونييون – على سبيل المثال – على امتيازات الدخول إلى سلطنة المماليك بسهولة دون التعرض لتشدد رجال الجمارك ، أو دفع الضرائب الباهظة إلى جانب تنقلهم بحرية وأمان بين موانئ الدولة ومدنها التجارية وأسواقها المتعددة في مصر والشام . وفي نفس الوقت تحققت للتجار المسلمين الامتيازات ذاتها في ثغور مملكة أراغون وموانئها[٥٣] . كذلك زاد تبادل السفراء والرسائل الرسمية والهدايا الثمينة بين سلطنة المماليك والأمبراطورية البيزنطية[٥٤] ، وكذلك المدن الإيطالية ، وممالك قشتالة وصقلية[٥٥] .

وقد عني السلاطين المماليك بحسن معاملة التجار القادمين إلى الثغور ، فيذكر القلقشندي نسخة رسالة بعث بها السلطان قلاون لناظر ثغر الأسكندرية يحثه فيها على حسن معاملة التجار ، وتسهيل معاملاتهم ، وتأمين سلامتهم من أجل زيادة واردات الخزائن السلطانية من التجارة الخارجية مع هؤلاء التجار الأجانب[٥٦] . ومن جانب آخر كانت السلع الشرقية تلقى رواجاً في أوربا العصور الوسطى وبخاصة التوابل ، والكارم ، والفلفل ، والبخور ، والعطور ، والمعادن ، والمنسوجات الحريرية ، وكان أبرزها وأكثرها طلباً في أوربا الفلفل ، حيث اشتدت الرغبة في الحصول عليه أكثر من أي تابل أخر على الرغم من

ارتفاع ثمنه ، وكانت مصادره الهند ، والشرق الأقصى ، وشرق إفريقيا(٥٧) . وبذلك أدى نمو التبادل التجاري بين الصليبيين والمسلمين في ساحل الشام إلى قيام علاقات تجارية نشطة وفق معاهدات دولية بين سلطنة المماليك والممالك الأوربية المسيحية في أعقاب سقوط آخر معقل صليبي في ساحل الشام دون أن تعير هذه الممالك الأوربية أدنى اهتمام لمظاهر الاستنكار التي أعلنتها البابوية ضد هذه العلاقات الاقتصادية مع المسلمين الذين كان لهم شرف الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين(٥٨) . بل إنه على الرغم من قرارات البابوات نيقولا الرابع Nicolas IV [1288 - 1292 م] ، وبونيفاس الثامن Boniface VIII [1303 1294 -م] ، وكلمنت الخامس Clement V [1305 - 1314م] ، بشأن تحريم التعامل التجاري مع الأعداء المسلمين(٥٩) فإن سفارة جديدة قدمت من جمهورية البندقية إلى القاهرة في سنة ٧٠١ هـ/ ١٣٠٢م برئاسة جويدا كانالي Guida da Canale من أجل إعادة بناء العلاقات التجارية مع سلطنة المماليك مع التمتع بالامتيازات التجارية ذاتها التي حظي بها البنادقة في الماضي(٦٠) .

وقد تمكنت هذه السفارة من الحصول على مرسوم سلطاني صدر في ٦ ذي الحجة سنة ٧٠١ هـ/ ٣ آب – أغسطس ١٣٠٢م يضمن فيه السلطان الناصر محمد بن قلاون الأمان الشامل للتجار البنادقة في أرواحهم وأموالهم وبضائعهم وسفنهم(٦١) . بالإضافة إلى ذلك أصدر الناصر محمد بن قلاون مرسوماً سلطانياً في ٨ ذي الحجة سنة ٧٠١ هـ/ ٥ آب – أغسطس سنة ١٣٠٢م أكد فيه جميع الامتيازات التي سبق أن حصل عليها البنادقة في عهد والده المنصور قلاون . وقد اتخذ هذا المرسوم صيغة معاهدة تجارية تشمل شروطها التالية كافة البنادقة القادمين إلى سلطنة المماليك(٦٢) :

١– يتمتع جميع البنادقة بالأمان الشامل في مصر في أشخاصهم وأموالهم سواء

جاءوا برغبتهم ، أو مضطرين نتيجة تحطم سفنهم ، وأن رجال الأمن في سلطنة المماليك مستعدون لنجدتهم في كل الأوقات .

ولجميع البنادقة الحرية الكاملة في القدوم ، والمغادرة ، والاستقرار ، متى شاءوا ، وحيثما رغبوا دون معارضة .

٢- تعفى البضائع الثمينة مثل الذهب والفضة واللآلئ والأحجار الكريمة والفراء وغيرها من الضرائب الجمركية ، ما عدا تلك التي تسك في « دار السك » فتطبق عليها الرسوم المقررة في تلك الحالات .

٣- إذا باع أحد البنادقة ذهباً أو فضة إلى أي شخص آخر فيجب على المشتري أن يسدد الرسوم المقررة عليها في الحال .

٤- يتحمل حراس الجمارك حراسة بضائع البنادقة وممتلكاتهم حتى يكونوا في اطمئنان كامل على جميع مخصصاتهم .

٥- عدم حجز أو حبس أي بندقي يحمل السكر اللازم لصناعة الخمر .

٦- يلزم البنادقة بدفع الضرائب أو الرسوم عن الخمر والجبن إذا كانت للاستعمال الشخصي .

٧- إذا امتلك بعض البنادقة مخازن في الجمرك فإنهم مسئولون عن توفير ما يلزمها من عمال وغيرهم ، مع تأمين الحراسة الكافية لها ، والاحتفاظ بالمفاتيح الخاصة بها .

٨- عندما يبيع بعض البنادقة بضائع ممنوعة إلى غيرهم من المسيحيين ، فإنهم يستطيعون أن يستردوا نفس البضائع ويسحبوها دون معارضة .

٩- لا تطلب ضريبة القف ولا الرأس من البنادقة الموجودين في الإسكندرية أو في أي بقعة في سلطنة المماليك .

١٠- يتمتع التجار البنادقة بحرية الشحن والتفريغ على قواربهم دون أية معارضة .

١١- للسفن والقوارب البندقية عند اقترابها من الموانئ المملوكية حرية المغادرة والتوجه إلى أي مكان آخر دون معارضة ، بل يمكن تزويدهم بما يحتاجون إليه من طعام دون دفع أي رسوم أو معارضة أحد .

١٢- إذا أخطأ أحد البنادقة ، ورغب القنصل البندقي في إرساله إلى السلطان ، فيجب أن يحصل على إذن بذلك من القاضي ، كما يجب أن تكون أدلة الإدانة كافية .

١٣- إن جميع البضائع المملوكة للبنادقة ، والتي تفرغ في قوارب تابعة للسلطان ، يدفع أصحابها الضرائب الجمركية المعتادة دون زيادة ، وتوفر لها المساعدات اللازمة لعمليات التفريغ .

١٤- استمرار تطبيق ما جرى عليه العرف بشأن أعضاء القنصل البندقي من دفع ألف بيزانت سنوياً عند دخوله وخروجه ، مع تمتعه بالرعاية السلطانية .

١٥- إذا غرقت أية سفينة بندقية عند الإسكندرية ، أو في أى مكان آخر في سلطنة المماليك ، يعمل المسئولون على إرسال الجند لها لحماية من عليها ، والمحافظة على ممتلكاتهم فلا يفقد لهم شيء .

١٦- إذا تحطمت بعض السفن البندقية في أحد موانئ السلطنة لأي سبب من الأسباب مثل سوء الأحوال الجوية فإنه يتم التحفظ على حمولتها من البضائع لدى القنصل البندقي في الإسكندرية ، فإن لم يوجد هناك قنصل بندقي فإن هذه الممتلكات تنقل إلى الديوان السلطاني ، حيث يتم التحفظ عليها حتى قدوم رسول من حاكم البندقية «الدوق» Duke فيتسلم جميع هذه الممتلكات . وإذا قتل أحد البنادقة فإن ممتلكاته تخضع لوصيته ، وإذا مات

دون وصية فإن ممتلكاته تسلم للقنصل ، ويدفن الميت سواء أكانت له وصية أم لم تكن .

١٧- إذا قدم بندقي ببضاعة ولم يرغب ببيعها وأراد العودة بها ، فليكن له ذلك وتعفى من جميع الضرائب والرسوم المقررة .

١٨- يجب على التجار البنادقة أن يقوموا بتخليص بضائعهم من الجمرك سواء التي وزنت أو المعفاة من الوزن .

١٩- يجب على التجار البنادقة توثيق جميع معاملاتهم في البيع والشراء في عقود مكتوبة وعن طريق شهود ، كما يجب عدم إلزام تجار البندقية على شراء بضائع لا يرغبون فيها ، ولهم حرية الشراء من أي جهة في أي مكان .

٢٠- إذا رغب بعض البنادقة في شراء بضائع في الجمرك فإنه يستطيع بزيادة قليلة في السعر ، وله أن يتسلمها في مخزنه ، وأن يبيعها بعد ذلك متى شاء ، وبأي سعر دون أن يجبر على دفع رسوم إضافية .

٢١- إذا باع بعض البنادقة بضائع في الجمرك فإنه يجب على الجمرك تحصيل قيمة البيع حتى يمكن تخليص البائعين ، وإذا باع التاجر البندقي بضاعته دون علم الجمرك فإنه يتعرض للمساءلة .

٢٢- إذا هاجم بندقي تاجراً بندقياً آخر واعتدى على بضائعه ، فإن البت في المشكلة من اختصاص القنصل البندقي الذي تقع عليه مسئولية تقديم المتهم .

٢٣- يعين البنادقة لهم كاتباً مسيحياً واحداً يقوم بتسجيل أعمالهم وحساباتهم ، وإذا احتجز أي تاجر أو أية سفينة للتخليص عليها ، ورغب الكاتب أن يرسل الرسوم إلي الجمرك مباشرة فله ذلك ، وإذا أخطأ الكاتب فمن حق التاجر أن يتركه ، وعلى الكاتب أن يتقبل ذلك ، ولا يمنع التاجر من مواصلة رحلته .

٢٤- يعطى تجار البندقية مخزناً في جمرك الإسكندرية من أجل تخزين بضائعهم ، يكون ملحقاً به فرن ، وخزان للمياه العذبة .

٢٥- إذا احتجز أحد البنادقة من أجل عدم سداد المطلوب للجمرك ، وكان لهذا البندقي دين عند تاجر آخر ، ورغب المدين في دفع ما على زميله المحجوز من دين للجمرك ، فإن الجمرك يقبل بذلك ويطلق سراحه في الحال .

٢٦- يجب على البنادقة أن يسددوا الضريبة المفروضة على ما يحملونه من أقمشة ، ويتم ذلك في الجمرك ولا يطلب منهم زيادة عن المقرر عند دخولهم .

٢٧- إذا احتجز أي فرد من البنادقة لعدم سداده الرسوم المطلوبة منه في الجمرك ، فيطلب منه السداد قبل مغادرته البلاد ، وإذا رغب في الرحيل ببضائعه مباشرة فلا رسوم عليه ، ولا يطلب منه ولا من أي شخص آخر ينوب عنه شيء .

٢٨- إذا أراد بعض البنادقة بيع بضاعته فعليه أن يتأكد من جودتها من أجل إتمام عملية بيع سليمة بشهادة الشهود .

٢٩- عدم حجز أي تاجر بندقي أو أي مرافق للبنادقة بسبب ذنب شخص آخر ويعاقب المذنب فقط .

٣٠- إذا لم يتمكن البحارة البنادقة من دخول الميناء فإنهم يمكنون من شراء ما يريدون من بضائع وغيرها كالمعتاد .

٣١- يجب على التجار البنادقة أن يدفعوا رسوماً للتراجمة بقيمة ٢٥ ر٪ من مشترواتهم خارج الجمرك . وإذا مات أحد البنادقة وترك وصية عن ممتلكاته فإنها تصبح تحت تصرف القنصل . وإذا لم يوجد قنصل فإنها تصبح تحت

تصرف الموظفين البنادقة في القنصلية ، ويلتزم رجال الأمن المتواجدون في الموانئ بتنفيذ ذلك .

٣٢- إذا تسبب أحد البنادقة بالضرر لأحد المسلمين في أي جزء من سلطنة المماليك فلا يعاقب بأي شكل من الأشكال نتيجة ذلك التصرف .

٣٣- أن يكون للبنادقة في أقاليم سلطنة المماليك أديرة معترف بها وحمام عام .

٣٤- التأكيد على جميع الشروط السابقة التي تعطي حرية البيع والشراء والتنقل والتخزين لجميع البنادقة ، مع التزام المسئولين في سلطنة المماليك بتوفير الأمان والسلام للبنادقة في جميع أنحاء الدولة .

وهكذا حصل البنادقة في سلطنة المماليك بمقتضى هذين المرسومين على امتيازات تجارية واجتماعية كثيرة في جميع الأقاليم المملوكية . كما يظهر واضحاً أن الناصر محمداً رغب من وراء هذه التسهيلات الجمركية والتجارية إعادة العلاقات الاقتصادية مع جمهورية البندقية التي كانت بدورها حريصة على توثيق تلك العلاقات . كما استطاع السلاطين المماليك من خلال هذه المعاهدة أن يحصلوا على المواد التي منع البابوات جلبها لهم مثل الخشب والحديد والبياض بواسطة التجار البنادقة الذين لم يلتزموا دائماً بالقرارات البابوية(٦٣) .

ومن جانب آخر فإن توقف النشاط التجاري بين سلطنة المماليك والبندقية بين آونة وأخرى نتيجة التهديدات البابوية بضرورة قطع العلاقات الاقتصادية مع مصر والشام لم يستمر طويلاً ، حيث لا تلبث أن تعود تلك العلاقات إلى أوج نشاطها كما حدث سنة ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥م عندما جدد السطان الكامل شعبان(٦٤) بن الناصر محمد الامتيازات السابقة للبنادقة في سلطنة المماليك(٦٥) .

وفي سنة ٧٥٧ هـ/ ١٣٥٥م شهد مجلس السلطان الناصر حسن(٦٦) بن

الناصر محمد بن قلاون زيارة القنصل البندقي نيقولا زينو Nicola Zeno الذي تمكن من عقد معاهدة(٦٧) جديدة مع السلطان المملوكي نصت في أغلب موادها على الشروط نفسها التي تضمنتها المعاهدة السابقة التي عقدت مع والده السلطان الناصر محمد بن قلاون مع زيادة بعض المواد التي تعطي البنادقة حرية أكبر مثل الاستقرار في فنادقهم مع دفع رسم قدره ١٠٪ على البضائع ، أما الذهب فعليه ٢٪ ، والفضة ٢٪ مع الالتزام بدفع ٢٪ مصاريف نقل . كما يلتزم المشتري بسداد رسوم التسويق في الحال عند شراء الذهب والفضة من التجار البنادقة .

كذلك نصت المعاهدة على عدم السماح للبنادقة بالمتاجرة بالسكر ، ولعل السبب في هذا الشرط هو وفرة السكر في مصر ، والرغبة في المحافظة على تصنيعه وأسعاره . وقد يكون السبب أيضاً هو استخدام البنادقة للسكر في صناعة الخمر . كما يجب أن تشمل الرسوم الجمركية جميع بضائع البنادقة التي توزن والتي لا توزن ، مع التأكيد على أن يعطى البنادقة حرية البيع والشراء دون ضغط أو إجبار من أحد . أما البضائع التي تباع في السوق بطريق المزايدة فتكون من حق من يدفع أكثر ، وعند تسلم المشتري البضاعة يدفع عنها الرسوم المقررة دون زيادة ، وله أن ينقل بضاعته أينما شاء بحسب رغبته . وللبنادقة حق التقاضي في محاكمهم الخاصة تحت إشراف القنصل البندقي باستثناء جرائم القتل فهي من اختصاص محاكم الدولة . وللتجار البنادقة الحق في معاينة البضائع التي يشترونها دون تدخل من أحد من رجال الجمرك ، ويحصل التراجمة على ٢٥ ر ٪ من البضائع التي تباع وتشترى خارج الجمرك ، وتعطي المعاهدة للتاجر البندقي حرية تخزين بضاعته بعد نقلها من السفينة في المخازن

المخصصة ، أما إذا رغب في حملها حيث يقيم في الفندق فله ذلك دون اعتراض من أحد .

وهكذا يلاحظ أن المعاهدة الجديدة تعطي البنادقة حرية أكبر في تنقلاتهم وتصريف بضائعهم مع المحافظة على الحقوق المادية والشرعية لسلطنة المماليك ، ولعل الهدف من هذه المرونة السلطانية في نصوص المعاهدة هو تشجيع التجار البنادقة على القدوم إلى موانئ سلطنة المماليك وممارسة نشاطهم التجاري في سهولة ويسر من أجل تحقيق الأرباح المالية الوفيرة التي تشكل عائداً مفيداً للدولة والمجتمع .

ولم يقتصر الوضع على ذلك فقد حصل البنادقة على امتيازات جديدة من السلطان الأشرف شعبان(٦٨) بن حسين بن الناصر محمد بن قلاون في عام ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٦م(٦٩) . وقد بلغ عدد التجار الأوربيين في مصر في القرن الرابع عشر الميلادي ثلاثة ألاف تاجر(٧٠) ، من البندقية وجنوا وفلورانسا وبيزا وقطالونيا وأراغون وفرنسا في فترة متأخرة . كما سمحت السلطة المملوكية في مصر للمدن التجارية الأوربية مثل البندقية وجنوا وبيزا وبرشلونة ومارسيليا أن تقيم محاكم تابعة لها للفصل في خلافات تجارها بحسب قوانينها القضائية(٧١) .

وبذلك استطاع هؤلاء التجار الأوربيون أن يوفروا لأنفسهم أسواقاً رائجة لتصريف بضائعهم وتحقيق الأرباح الطائلة . كما استطاعت تلك المجموعات المختلفة من التجار أن تعيش في راحة ورفاهية في أحيائها الخاصة ، حيث توفر فيها كل ما تحتاج إليه(٧٢) . وكان حي البنادقة في الإسكندرية – على سبيل المثال – يشتمل على فندقين ، وحمام عام ، ومخبز ، وكنيسة(٧٣) . وبهذا كان يمثل وحدة اجتماعية شبه مستقلة في إطار الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في

العلاقات المباشرة مع أهل البلاد .

كذلك كان لكل من الجنوية والبيازنة فندق واحد في الإسكندرية ، ثم أصبح للفلورنسيين أيضاً فندق واحد في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي[٧٤] . كما كان في الإسكندرية عدد من القناصل يمثلون الدول الأوربية التي يأتي تجارها إلى سلطنة المماليك لممارسة النشاط التجاري ، ومن هؤلاء القنصل البندقي الذي التقى به الراهب ماريو اسبوزيتو Mario Esposito في أبريل سنة ١٣٢٤م أثناء قيامه برحلته إلى مصر[٧٥] .

وقد مر على الإسكندرية في عام ١٣٢٢م راهب فرنسيسكانيا من إيرلندا هو سيمون سيمونيس Simon Simeonis ، حيث كان ذاهباً للحج إلى بيت المقدس ، فرأى في الإسكندرية فنادق للجنوية والبنادقة والمرسيلية والقطلونيين ، وكذلك قناصل لهذا البلاد المختلفة . وكان فندق القطلونيين يستقبل أيضاً التجار القادمين من برشلونة[٧٦] . كذلك تكشف اللوائح الخاصة بتنظيم التجارة في بيزا عن وجود جالية بيزية في الإسكندرية تقيم في فندق خاص بها مع وجود قنصلية بيزية في عام ١٣٠٥م[٧٧] .

وفي عام ١٣٣٨م اتخذ ملك أراغون بطرس الرابع Peter IV [1387 -1326م] خطوة حاسمة عندما أمر بإيقاف كل المحاكمات التي بدأت ضد الذين تاجروا مع سلطنة المماليك ، والامتناع مستقبلاً عن محاكمة أمثالهم[٧٨] .

وقد اعتمدت طبيعة العلاقة سلباً أو إيجاباً بين القنصل الأجنبي والسلطان المملوكي على نوعية المعاملة التي يتلقاها تجار مصر والشام في المدن الأوربية التي تربطها بسلطنة المماليك علاقات اقتصادية[٧٩] . وقد كان التجار في المدن الأوربية حريصين على دعم كل ما يوثق العلاقات مع سلطنة المماليك . فقد بلغ من

اهتمام التجار القادمين من جنوب فرنسا ومن مرسيليا لممارسة النشاط التجاري مع سلطنة المماليك أنهم عندما علموا بأن هناك اجتماعات سرية بين ملك فرنسا فليب الجميل Philippe le Bel والبابا كلمنت الخامس Clement V بقصد التخطيط للقيام بحملة صليبية ، بادر هؤلاء التجار إلى اطلاع السلطان الناصر محمد بن قلاون بتفاصيل هذه الاجتماعات ، بل زودوه بالمعدات الحربية والعبيد كي يستعد لصد هذه الحملة ، الأمر الذي أثار غضب البابا كلمنت الخامس ، وجدد الحظر بتحريم المتاجرة مع سلطنة المماليك(٨٠) .

وقد كانت البضائع التي ترد إلى سلطنة المماليك تتكلف رسوماً باهظة في الدخول والخروج ، بل قد تساوي الرسوم التي تدفعها ثلاث أو أربع سفن ما يعادل قيمة شحنة سفينة كاملة منها . كما كانت المراكب التي تنقل البضائع على القنوات والترع تخضع لرسم يبلغ ثلاثة دنانير ذهبية ونصف دينار عن كل مركب . ومن ثم فإن توقف التجارة يسبب خسائر كبيرة في خزينة سلطنة المماليك(٨١) .

وقد أدى التبادل التجاري بين المسلمين والفرنجة إلى ظهور الكثير من الكلمات الأجنبية في اللغة العربية المتداولة مثل كلمة فندق Fondachi ، وقنصل Counsel ، وقيسارية Ceasar ، وغيرها(٨٢) . وكذلك ظهور كلمات عربية في اللغات الأوربية . فالكلمة الإيطالية مثلاً Zecca مشتقه من اللفظة العربية «سكة» ، وكلمة Cheque مشتقة من «الصك» العربية ، كما إن المصطلح الجمركي الغربي Tariff مشتق من العربية «تعريف» أي التعريفة(٨٣) .

وبالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية مع الدول الأوربية حرص السلاطين المماليك على استقطاب تجار الشرق ؛ فقد أصدر السلطان المنصور قلاون

مرسوماً سلطانياً[٨٤] يهدف إلى توفير الأمان للتجار الذين يردون إلى سلطنة المماليك من الصين والهند وغيرهما من بلاد الشرق ذات المنتوجات المختلفة .

وقد تضمن هذا المرسوم المواد التالية :

١- إن السلطان والسلطنة يرحبان بالتجار القادمين من العراق ، وفارس ، والإمبراطورية البيزنطية ، والحجاز ، واليمن ، والهند ، والصين ، والسند ، وغيرهم من البلاد القريبة والبعيدة .

٢- إن السلطان قلاون يتعهد لجميع هؤلاء التجار بحسن المعاملة ، والأمان ، والعدل في جميع أنحاء السلطنة ، مع الالتزام بعدم تعرضهم لأي ظلم أو جور .

٣- إن سلامة النفس والمال مضمونة لكل من يقدم إلى أرض سلطنة المماليك حالما يصل إليها ، وأنه مهما حمل التاجر معه من بضائع نادرة وثمينة سيكون دوماً مطمئناً عليها ولن تتعرض مطلقاً لأي ضرر .

٤- يرحب السلطان قلاون بالتجار الذين يجلبون المماليك والجواري إلى سلطنة المماليك ، حيث إنه يحرص على تهيئة التربية الإسلامية والحربية لهؤلاء المماليك ليشكلوا قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن الإسلام ، وأهله ، وأرضه .

٥- يتعهد السلطان قلاون بتهيئة كافة أسباب المعاملات التجارية ، ومبادلات البيع والشراء لهؤلاء التجار حتى يتمكنوا من تحقيق الأرباح المأمولة من رحلاتهم التجارية هذه ، وأن الله تعالى شهيد على جميع هذه الوعود والعهود .

وقد نتج عن هذا الموقف الإيجابي ازدهار النشاط التجاري في سلطنة المماليك في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي[٨٥] مع زيادة حركة

المبادلات التجارية في المدن والثغور . كما بلغت رحلات التجار المسيحيين الأجانب ذروتها ، وكثر ترددهم على بيروت وعكا ودمشق وراملة . وأقبلوا بوجه خاص على شراء الكارم والمنسوجات القطنية التي كانت تمثل أهم منتوجات بلاد الشام(٨٦) . ومن جانب آخر كانت إيطاليا وفرنسا من أهم الدول المصدرة للمنسوجات الصوفية إلى سلطنة المماليك(٨٧) .

ومن النتائج المهمة التي نجمت عن ازدهار النشاط التجاري بين سلطنة المماليك من ناحية وممالك الشرق والدول الأوربية من ناحية أخرى ، ظهور بعض المدن التي اكتسبت أهمية اقتصادية كبيرة في سلطنة المماليك . ففي جنوب مصر ظهرت مدينة قوص(٨٨) عاصمة صعيد مصر ، وهي مدينة ذات كثافة سكانية كبيرة ، كما اشتهرت بالبساتين الخضراء والسواقي العديدة ، وقد ساعد موقعها على الضفة الشرقية للنيل على أن تتبوأ منزلة تجارية متميزة حتمت وجود ميناء خاص بها على الساحل الغربي للبحر الأحمر وهو ميناء القصير(٨٩) . وفي شمال مصر كانت الإسكندرية أكثر ثغور حوض البحر الأبيض المتوسط نشاطاً وازدهاراً(٩٠) . وقد اشتهرت الإسكندرية بسورها الحصين ، ومبانيها الجميلة ، وعمائرها الوقفية الكثيرة(٩١) .

وكان التجار الأوربيون يقصدون الإسكندرية من كافة موانئ جزر حوض البحر الأبيض المتوسط وبلدانه محملين ببضائعهم من الخشب والبياض والفراء وغير ذلك(٩٢) ، في حين كانت بضائع الصين والهند والشرق الأقصى من الكارم والأصباغ تستحوذ على اهتمامات هؤلاء الأوربيين فأقبلوا على شرائها بكميات هائلة وأسعار مرتفعة(٩٣) . وبناء على ذلك غدت الإسكندرية مركزاً تجارياً نشطاً وملتقى اقتصادياً حيوياً للتجار المسلمين والأوربيين على حد سواء(٩٤) .

وفي القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي كانت دمياط ميناء نشطاً تتردد عليه السفن التجارية من اليونان والبندقية وجنوة . كما كان في دمياط أيضاً مجموعة من القنصليات مثل قنصلية البندقية(٩٥) . أما الفسطاط فقد كانت مركزاً مهماً لتجارة الكارم(٩٦) فيذكر المقريزي : «وكانت تجارة الكارم حينئذ [٧١١ هـ / ١٣١١م] في عدة وافرة ، ولهم أموال عظيمة»(٩٧) .

وكذلك برزت عيذاب الميناء التجاري الواقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، حيث كانت مقصد التجار القادمين من الهند ، واليمن والحبشة . وكان هؤلاء التجار يصلون إلى عيذاب عن طريق البحر الأحمر ثم يحملون بضائعهم على ظهور الجمال لكي يجتازوا الصحراء الواقعة بين عيذاب وقوص . وقد اشتهر ميناء عيذاب باستقبال بضائع الكارم من القرفة والفلفل بوجه خاص . كما كانت عيذاب مهمة من ناحية أخرى كونها معبراً للحجاج المتنقلين إلى جدة على الساحل الشرقي المقابل في البحر الأحمر(٩٨) .

وفي بلاد الشام تبرز دمشق وهي مدينة تاريخية عريقة غنية عن التعريف ؛ وذلك لدورها الواضح والمهم في التاريخ السياسي والحضاري في الدولة الإسلامية ، ويكتفى هنا بالتركيز على دورها في هذا النشاط التجاري الدولي في سلطنة المماليك ، حيث عرفت بثراء تجارها ، وتنوع سلعها ، وجمال معروضاتها ، الأمر الذي أثار دهشة التجار الأوربيين وإعجابهم . ومن أبرز الصناعات التي تفوقت بها دمشق صناعة الحلوى ، والمنسوجات ، والأواني النحاسية المطعمة بالفضة ، إلى جانب صناعة الزجاجيات والمطرزات والعطور(٩٩) . وقد كانت دمشق مقصداً للتجار الغربيين من البندقية وجنوا وفلورنسا وبرشلونة وغيرها ، وكانوا يقيمون في فنادقهم الخاصة ، ومن أشهرها فندق البنادقة(١٠٠) . كما كان في دمشق قنصل للبنادقة(١٠١) .

أما حلب المدينة الثانية في بلاد الشام من حيث حجمها ، وأهميتها التاريخية ، ونشاطها الاقتصادي فقد كانت سوقاً غنية بشتى أنواع البضائع والمنتوجات مثل الحرير والتوابل والأحجار الكريمة والصابون والزجاج والسكر والقطن ، ومن ثم أصبحت مركز جذب للتجار الأوربيين[١٠٢] الذين كانت لهم فنادقهم الخاصة[١٠٣] كما كان في حلب قنصل للبنادقة[١٠٤] .

وفي الساحل الشامي ازدهرت بيروت وطرابلس ، حيث أقبل التجار البنادقة والجنوية على هاتين المدينتين الساحليتين للحصول على البضاعة الثمينة من الكارم والسكر والأصباغ والحرير والقطن[١٠٥] . وقد استفاد التجار الأوربيون من موضوع إطلاق سراح الأسرى المسلمين في الحصول على تسهيلات في معاملاتهم التجارية وإجراءات قدومهم إلى الثغور الشامية ، فيذكر المقريزي ضمن حوادث سنة ٧٢٧ هـ / ١٣٣٧م : « وفي هذه السنة قدم إلى ميناء بيروت من سواحل الشام تجار الفرنج بمائة وأربعين من أسارى المسلمين »[١٠٦] . وقد كان للبندقية قنصل في بيروت وآخر في طرابلس[١٠٧] .

وفي مجال التجارة الداخلية[١٠٨] بين المدن الكبرى في سلطنة المماليك يلاحظ أن العلاقات التجارية بين القاهرة ودمشق كانت نشطة إلى درجة كبيرة ، فقد ضمت القاهرة أسواقاً خاصة للتجار الشاميين وبضائعهم[١٠٩] ، إلى جانب الفنادق الفخمة المخصصة لإقامتهم ، مثل فندق مسرور الذي كانت « تنزله أعيان التجار الشاميين بتجاراتهم »[١١٠] . وكذلك « وكالة قوصون » أي فندق قوصون التي كان « ينزلها التجار ببضائع الشام من الزيت والشيرج والصابون والدبس والفستق والجوز واللوز والخرنوب »[١١١] . وكانت البضائع الشامية تنقل على ظهور المراكب والجمال إلى مصر[١١٢] . وهكذا حققت مصر وبلاد الشام تكاملاً اقتصادياً كانت له آثاره الإيجابية الواضحة في تاريخ سلطنة المماليك .

العلاقات الدبلوماسية الدولية

تعد العلاقات الدولية أو العلاقات السلمية الرسمية التي بدأت تظهر تدريجياً في أواخر عصر الوجود الصليبي في ساحل الشام من أبرز النتائج التي تكشف عن الحروب الصليبية . ويمكن تحديد بوادر هذه العلاقات الدولية في عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٧م) عندما نجح في توطيد علاقته مع الإمبراطورية البيزنطية من خلال تبادل السفارات مع الإمبراطور ميخائيل الثامن باليولوجوس Michael VIII Palaeologus [١٢٥٩ - ١٢٨٢م] حيث نتج عن هذه العلاقة تجديد جامع إسلامي كبير في القسطنطينية لمنفعة المقيمين فيها من المسلمين من رعايا الإمبراطورية البيزنطية ، وقد أشرف على عملية التجديد هذه رسول السلطان الظاهر بيبرس الأمير فارس الدين آقوش المسعودي ، كما تكفل الظاهر بيبرس بتأثيث هذا الجامع بالحصر ، والقناديل المذهبة والستور المرقومة ، والمباخر والسجادات والبسط الرومية ، والعود والعنبر والمسك وماء الورد(١١٣) . كذلك أرسل الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن سفارة إلى الظاهر بيبرس سنة ٦٦٣ هـ / ١٢٦٥م محملة بالهدايا(١١٤) ، مما يدل على استمرار العزائم المشتركة في دوام العلاقات البناءة بين الدولتين .

كذلك من مظاهر العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة المماليك والدول المعاصرة تلك السفارات والهدايا التي تم تبادلها بين الظاهر بيبرس وشارل آنجو Charles d’Anjou ملك صقلية في سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٦٤م والتي كان لها بالغ الأثر في ظهور بعض النفوذ لسلطنة المماليك في صقلية(١١٥) .

لقد بدأت بعض الممالك الأوربية تفكر باتباع سياسة جديدة تتناسب مع

مصالحها بعيداً عن المحاولات الصليبية التي فشلت في تحقيق هدف استرداد الأراضي المقدسة . إنه عصر جديد من العلاقات الدبلوماسية والسفارات الرسمية يهدف إلى إرساء قواعد علاقات جديدة قائمة على الثقة والإخلاص لما فيه خدمة المصالح الداخلية والخارجية في مختلف مجالات التعاون المشترك في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية . فكان للدولتين الأيوبية والمملوكية شرف زعامة الجهاد الإسلامي لتخليص البلاد الإسلامية من أيدي الصليبيين ، وقبل أن تنتهي سلسلة الانتصارات الإسلامية ضد الوجود الصليبي في ساحل الشام بدأت سفارات ممالك أراغون ، وقشتالة ، وصقلية تفد إلى بلاط سلطنة المماليك من أجل بناء علاقات ودية جديدة مبنية على الصداقة والثقة ؛ فقد بلغت أنباء انتصارات السلطان المنصور قلاون البلاطات الأوربية عندما تم له فتح المرقب واللاذقية وطرابلس . ومن ثم أدركت هذه الدول الأوربية أن الحملات الصليبية لم تحقق الأحلام التي سيطرت على عقول الزعامات الأوربية الوسيطة ، وأنه آن الأوان لها أن تنتهج سياسة التقارب الدولي مع القوى صاحبة السلطة في العالم الإسلامي الأمر الذي يوضح بشكل مؤكد حدوث تغييرات جذرية في طبيعة الأوضاع السياسية ، والمصالح الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية . وبدأ يبرز للعيان تيار روابط الصداقة ، وصلات المودة بين هذه الدول والدولة الإسلامية بغض النظر عن الاختلاف العقائدي ، أو الأطماع العسكرية . وعلى الرغم من أن الوجود الصليبي مازال قائماً في بلاد الشام في عهد السلطان قلاون ، إلا أن وفداً من ملك أراغون الفونس الثالث [١٢٨٥ - ١٢٩١م] ، وملك صقلية جيمس قدم إلى البلاط المملوكي لعقد معاهدة شاملة بين سلطنة المماليك وهاتين المملكتين سنة ٦٨٩ هـ / ١٢٨٩م(١١٦) .

ولم تقتصر العلاقات الدبلوماسية في أواخر القرن السابع الهجري /

الثالث عشر الميلادي على الاتصالات بين هذه الممالك وسلطنة المماليك ، فقد سبق ذلك قدوم رسولين من الفونس العاشر ملك قشتالة [١٢٥٢ - ١٢٨٢م] سنة ٦٨١ هـ / ١٢٨١م إلى المنصور قلاون ومعهما هدية ثمينة من الخيل والبغال ، حيث اتفقت الدولتان على عقد معاهدة دفاعية تم إبرامها في ذات السنة[١١٧] . كما أن ملك أراغون الفونس الثالث لم يتردد في الإفراج عن سبعين من الأسرى المحتجزين في بلاده منذ زمن بعيد تأكيداً لحسن نواياه في توثيق العلاقات الطيبة مع سلطنة المماليك[١١٨] .

وهكذا يظهر واضحاً حرص الممالك الكاثوليكية الأسبانية ومملكة صقلية على تأكيد علاقتها مع سلطنة المماليك من خلال إرسال السفراء محملين بالهدايا الثمينة ، ومفوضين لعقد الاتفاقيات التجارية ، والمعاهدات السياسية بشكل يحقق الكثير من المنافع المشتركة لجميع الأطراف المتعاهدة . ومع تلاحق مراحل تلاشي الوجود الصليبي وسقوط معاقله وحصونه شملت نصوص الاتفاقيات الدولية هذه استعداد تلك الممالك المسيحية للوقوف إلى جانب سلطنة المماليك في حالة تعرضها لأي خطر يأتي من أوربا الكاثوليكية[١١٩] .

وعقد الملك الأراغوني جيمس الثاني [١٢٩١-١٣٢٧م] المعاهدة الدبلوماسية الثانية مع سلطنة المماليك سنة ٦٩٢هـ/ ١٢٩١م في أعقاب انتصار السلطان الأشرف خليل بن قلاون في فتح عكا آخر معقل صليبي في ساحل الشام[١٢٠] . لقد كانت سلطنة المماليك حريصة على تقوية علاقتها بهذه الممالك الأسبانية ، إما بدافع حماية مسلمي المدن الأسبانية التي وقعت قبل تلك الفترة بقليل تحت السيطرة الأسبانية ، وإما لتحقيق مكاسب مادية عن طريق توطيد علاقتها التجارية معها ، وتشجيع حركة التبادل التجاري ، وفتح أسواق جديدة بصفة دائمة في المدن والموانئ . وربما فكر السلاطين المماليك أن وجود حليف

صديق لهم من الممالك الأوربية الكاثوليكية سيحدث دون شك شرخاً عميقاً في الوحدة الأوربية وأهدافها السياسية والعسكرية والاقتصادية في الشرق الإسلامي ، كما سيحقق لهم مكاسب اقتصادية كبيرة . ومن جانب آخر يظهر حرص تلك الممالك على تسهيل حج رعاياها المسيحيين إلى القدس الشريف ، وعقد الصفقات التجارية المربحة ، وتوثيق العلاقات السياسية مع سريان تنفيذ شروط الهدنات السلمية من خلال عقد هذه المعاهدات الدبلوماسية مع أكبر قوة إسلامية في تلك الفترة . وهذا يوضح الرغبة الشديدة لدى هذه الممالك في عقد الصلح مع سلطنة المماليك خدمة لكثير من المصالح المشتركة معها ، بل إن تلك المعاهدات التي عقدت بين هذه الممالك الأوربية وسلطنة المماليك تضمنت كثيراً من الشروط التي كان يمليها السلاطين المماليك على ملوك هذه الدول ، والتي تخدم إلى حد كبير مصالح سلطنة المماليك خاصة في تلك الحقبة من التاريخ التي شهدت تلاشي الخطر الصليبي أمام الجهاد الإسلامي .

كذلك من المعاهدات الرسمية المهمة خلال هذه الحقبة والتي اتخذت صيغة أقرب ما تكون إلى عقد اتفاق شامل ، تلك التي أبرمها المنصور قلاون مع إمبراطور الدولة البيزنطية ميخائيل الثامن باليولوجوس في سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م . وقد وصل كتاب الإمبراطور البيزنطي مدوناً باللغة الإغريقية ، وتمت ترجمته إلى اللغة العربية في الديوان المملوكي ، حيث نص الكتاب على ما يلي(١٢١) :

١- تأكيد أواصر المودة والتعاون بين سلطنة المماليك والإمبراطورية البيزنطية .

٢- تثبيت العهود بدوام علاقات السلم والأمان من خلال الأحلاف الغليظة بالالتزام بمبادئ الصداقة الكاملة والمحبة القائمة على النوايا الحسنة .

٣- الالتزام بعدم إعلان الحرب من قبل أي من الدولتين وفتح المجال للمساعي الدبلوماسية لحل جميع الخلافات في حالة ظهورها .

٤- تأمين سلامة التجار القادمين من سلطنة المماليك إلى أقاليم الإمبراطورية البيزنطية فلا يتعرضون لأي عدوان أو ظلم ، ويطبق مثل هذا الأمان للتجار الروم في أقاليم سلطنة المماليك .

٥- يلتزم كل من تجار سلطنة المماليك وتجار الإمبراطورية البيزنطية دفع الضرائب الجمركية المقررة على البضائع التي يحملونها .

٦- يلتزم الإمبراطور البيزنطي أن تكون بلاده محطة انتقال آمنة للتجار القادمين من بلاد مغول القفجاق ومنطقة البحر الأسود والمتجهين إلى سلطنة المماليك ، وكذلك للتجار القادمين من سلطنة المماليك والمتجهين نحو تلك المناطق عبر الأراضي البيزنطية ، باستثناء أولئك الذين يجلبون معهم المماليك والجواري النصارى ؛ لأن الديانة المسيحية تحرم العبودية ، وهنا يسأل الإمبراطور ميخائيل الثامن السلطان المنصور قلاون بأن يعمل على تحرير المماليك النصارى في سلطنة المماليك .

٧- يتساءل الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن عن إمكانية إلغاء الضرائب الجمركية عن البضائع المملوكية في الإمبراطورية البيزنطية ، مقابل إلغاء الضرائب الجمركية عن البضائع البيزنطية في سلطنة المماليك مرحباً بأي نوع من الاتفاق في هذا الخصوص يرضى عنه السلطان المنصور قلاون .

٨- أن تطلق يد الإمبراطور البيزنطي في شراء كل الذي يرغب فيه من منتوجات سلطنة المماليك ، وكذلك يكون للسلطان المنصور قلاون حرية شراء كل ما يريد من منتوجات الإمبراطورية البيزنطية .

٩- أن يعمل كلا الطرفين على القضاء على نشاط الكرسالية [القرصنة] في

حوض البحر الأبيض المتوسط سواء من خلال القضاء على نشاطهم في البحر ، أو القبض على أعوانهم الذين يروجون بضائعهم المسروقة في أقاليم كلتا الدولتين الصديقتين .

١٠- أن يحرص السلطان المنصور قلاون على عدم تغريم أي بضاعة لأي تاجر بيزنطي ، وإن وقع هذا الأمر ظلماً فلابد من إعادة الغرامة إلى صاحبها في الإمبراطورية البيزنطية .

١١- أن الإمبراطورية البيزنطية مستعدة لتقديم العون والمساعدة لسلطنة المماليك إذا تعرضت لأي عدوان قادم من البحر ، وللسلطان المنصور قلاون توضيح الوسيلة التي يراها مناسبة لتقديم هذا العون كيفاً وكماً وتنفيذاً .

١٢- أن اليمين العظيم الذي قطعه الإمبراطور البيزنطي على نفسه في الالتزام بمواد هذا الميثاق سيكون عاملاً أساسياً في ثبات أواصر المحبة والسلام بين الدولتين المتعاهدتين .

ويلاحظ في حيثيات الكتاب أن الإمبراطور ميخائيل الثامن كان حريصاً على إشراك ولده وولي عهده أندرونيكوس باليولوجوس Andronicus Palaeologus في الاطلاع على شروط المعاهدة من أجل استمرارية العمل بكل ما جاء فيها من عهود والتزامات مشتركة بين الإمبراطورية البيزنطية وسلطنة المماليك .

وردا على مشروع الاتفاقية الدولية هذه جهز السلطان المنصور قلاون صيغة إيجابية شهد عليها سفير سلطنة المماليك الأمير ناصر الدين بن الجزري ، وبطريق الإسكندرية أنياسيوس ، إلى جانب سفيري الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن ، حيث تضمنت في نصوصها الشروط التالية[١٢٢] :

١- حرص سلطنة المماليك على دوام علاقات المودة والمحبة مع الإمبراطورية

البيزنطية في عهد الإمبراطور ميخائيل الثامن وفي عهد ولده أندرونيكوس باليولوجوس عند توليه مقاليد السلطة في المستقبل .

٢- تأكيد العهد بالالتزام بجميع شروط التعاهد ونصوص الاتفاق من خلال الأحلاف الغليظة المقدسة .

٣- التزام السلطان المنصور قلاون وولي عهده الصالح علي بالمحافظة على علاقات السلم والسلام مع الإمبراطورية البيزنطية في عهد حكم الإمبراطور ميخائيل الثامن باليولوجوس وولي عهده أندرونيكوس باليولوجوس بشرط أنهم يلتزمون أيضاً بهذا الموقف السلمي تجاه سلطنة المماليك .

٤- يشترط المنصور قلاون على الإمبراطور ميخائيل الثامن عدم السماح لأعداء سلطنة المماليك بالمرور في أراضي الإمبراطورية البيزنطية ، مع الالتزام بعدم مساعدتهم إطلاقاً في أي عمل عدواني ضد السلطة .

٥- أن يكون لرسل سلطنة المماليك حرية التنقل في أراضي الإمبراطورية البيزنطية مثلما سيكون للرسل البيزنطيين حرية التنقل في أقاليم سلطنة المماليك .

٦- أن يحظى جميع التجار البيزنطيين بحسن المعاملة وحرية البيع والشراء في جميع أراضي سلطنة المماليك ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تتحقق مثل هذه المعاملة الحسنة والعادلة لتجار سلطنة المماليك في الأراضي البيزنطية .

٧- أن يسمح الإمبراطور ميخائيل الثامن للتجار القادمين من إقليم البحر الأسود بمماليك وجوار بالعبور في أراضي الإمبراطورية البيزنطية حتى يصلوا بأمان إلى سلطنة المماليك .

٨- أن يوفر الإمبراطور ميخائيل الثامن الحماية اللازمة للتجار المسلمين إذا تعرضوا للقرصنة في البحر الأبيض المتوسط ، وأن يؤمنهم في بلاده حتى

يرسل المنصور قلاون إليه من يعمل على نقلهم في أمان إلى سلطنة المماليك ، فإن تبين بعد ذلك أن لهؤلاء التجار يداً في أعمال القرصنة مما سيظهر عليهم من مظاهر الثراء السريع فإن المنصور قلاون سيعمل عندئذ على معاقبتهم .

٩- أن الرسل والتجار البيزنطيين سيظلون دائماً موضع رعاية وأمان في أقاليم سلطنة المماليك في حلهم وترحالهم .

١٠- أن تكون ديار كلتا الدولتين المتعاهدتين دار سلم وأمان لجميع رعاياهما .

١١- أن عهود اليمين تؤكد النوايا الصادقة في استمرار مواد هذا الميثاق بشكل دائم ومستقر .

وهكذا يتضح من دراسة حيثيات هذه المعاهدة الدولية المعقودة بين سلطنة المماليك والإمبراطورية البيزنطية أنها هدفت إلى بناء علاقات دبلوماسية تخدم طموحات سياسية وعسكرية واقتصادية تعود بالمنفعة المشتركة على كلتا الدولتين .

كذلك من الأبعاد التاريخية التي حققها هذا الميثاق الدولي بين سلطنة المماليك والإمبراطورية البيزنطية مسألة إشراك وليي عهد الدولتين في الالتزام بما جاء في شروط التعاهد ، الأمر الذي كان له أثر بالغ في تطور العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في القرن - التالي - الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي في عهدي حكم السلطان الناصر محمد بن قلاون والإمبراطور البيزنطي أندرونيكوس الثاني باليولوجوس [سنة ١٢٨٢ - ١٣٢٨م] حيث تضمن تاريخ تلك الحقبة الكثير من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الإمبراطورية البيزنطية وسلطنة المماليك[١٢٣] .

كذلك من الاتفاقات الدولية التجارية التي عقدتها سلطنة المماليك مع

الممالك الأوربية معاهدة السلطان المنصور قلاون مع دولة جنوة[١٢٤] في ٢ جمادى الأولى سنة ٦٨٩ هـ / ١٣ أيار – مايو سنة ١٢٩٠م إثر قيام بعض الجنوية بعمليات قرصنة ضد التجارة البحرية المملوكية ، فعمل المنصور قلاون على تجميد كافة أنشطة الجاليات الجنوية في أقاليم سلطنة المماليك ، الأمر الذي أثار حفيظة المجلس الحاكم في جنوة ، فعمل على إرسال السفير ألبرت اسبينولا Albert Spinola برفقة عدد من القناصل والتجار الجنوية من أجل نجاح هذه المهمة الدبلوماسية . وكان الهدف الأساسي من هذا الوفد الرسمي الجنوي عقد معاهدة تنظم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع سلطنة المماليك ، كما كان ألبرت اسبينولا ممثلاً رسمياً عن المجلس الحاكم الذي يضم كبار المسئولين في جنوة . ومن جانب آخر فوض هذا المجلس الحاكم الجنوي السفير ألبرت اسبينولا للاتفاق مع السلطان المنصور قلاون على كافة تفاصيل المصالح المشتركة بين جنوة وسلطنة المماليك بحرية تامة ومسئولية مطلقة .

وتكمن أهمية هذه المعاهدة[١٢٥] فيما يلي من ملاحظات :

١- شهد على المعاهدة عدد من القناصل والتجار الجنوية ، إلى جانب عدد من رجال الكنيسة والرهبان في مصر مثل بطرس أسقف مصر الملكي وميخائيل الراهب من دير طور سيناء .

٢- كتبت المعاهدة باللغة العربية وكتب بين السطور ترجمة للنصوص باللغة اللاتينية سطراً سطراً ، كما كتب ألبرت اسبينولا خطه في أعلى المعاهدة باللاتينية بيده من أجل التأكيد على صحة المعاهدة .

٣- بدأت المعاهدة بقسم كلا الطرفين بالأيمان الغليظة ، زيادة في الحرص على تنفيذ كل ما جاء فيها من شروط ومواثيق ، وتأكيداً على حسن النوايا ، والرغبة الشديدة في إضافة إطار من القدسية الإلهية على مضمون المعاهدة .

٤- ضمان الحماية المطلقة لكافة المسلمين في جنوة على أرواحهم وممتلكاتهم ، على أن تتوافر مثل هذه الحماية لكافة الجنوية في سلطنة المماليك .

٥- تنظيم وتأمين سلامة كافة المراكب التجارية المتنقلة بين دولة جنوة وسلطنة المماليك .

٦- التعاهد على توفير الأمان الشامل الكامل في الحل والترحال لكافة المسلمين في جنوة ، والجنويين في سلطنة المماليك بأن يكونوا آمنين على أنفسهم وبضائعهم .

وهكذا كانت المدن الإيطالية ذات الاهتمامات التجارية سباقة إلى عقد المعاهدات الدبلوماسية والاتفاقيات الاقتصادية مع سلطنة المماليك في الوقت الذي كان فيه الوجود الصليبي لا يزال قائماً في ساحل الشام ، كما كان الجهاد الإسلامي على أيدي المماليك في أوج حماسه واستعداداته لدحر الصليبيين خارج الأراضي الإسلامية . لقد أدرك زعماء أوربا عدم جدوى الحروب الصليبية ، بل وأهمية الاتفاقيات الدولية لتحقيق الأهداف المأمولة بطرق سلمية وأساليب ودية . وبذلك ظهر عصر جديد من العلاقات الدولية والسفارات الرسمية بين هذه البلاطات التواقة إلى تسجيل حقبة تاريخية مختلفة في أعمالها وآمالها .

كذلك شملت العلاقات الدبلوماسية في سلطنة المماليك دول الشرق الإسلامية إلى جانب دول الغرب المسيحية . ومما زاد هذه العلاقات عمقاً وتأكيداً هو إيمان السلاطين المماليك بأثر علاقات السلام ، وروابط المودة ، في تحقيق فوائد جليلة للدول المتعاهدة ، في حين لا تجلب الحروب في ميادين القتال سوى الهزائم والخسائر ، مع تطلعهم في أن تحقق تلك الرغبات الصادقة الكثير من قواعد التعاون الاقتصادي ، كما تفتح باباً لكثير من مجالات العمل البناء بين

الدول المتعاهدة . ونتيجة لذلك يسجل التاريخ حقبة نشطة من الاتصالات الدولية في العصور الوسطى بين دول الشرق الإسلامية ، ودول الغرب المسيحية . ويكفي أن نستشهد هنا برواية المقريزي عند ذكره أحداث سنة ٧١٦ هـ / ١٣١٦م إذ يقول :

« وفيها قدمت رسل أزبك ورسل ملك الكرج ورسل طغاي قريب أزبك بهدايا ، فأجيبوا وسيرت إليهم الهدايا . فاجتمع في هذه السنة ثمانية رسل وهم جوبان ، وأبي سعيد ، وأزبك ، وطغاي ، وصاحب برشلونة ، وصاحب اسطنبول ، وصاحب النوبة ، وملك الكرج ، وكلهم يبذل الطاعة ، ولم يتفق في الدولة التركية مثل ذلك »(١٢٦) .

وفي سنة ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥م شهد البلاط المملوكي قدوم سفراء الإمبراطورية البيزنطية ، ومملكة أراغون ، وأرمينيا الصغرى ، ومملكة مغول القفجاق ، ومملكة مغول فارس ، ومملكة النوبة ، ومملكة جورجيا(١٢٧) من أجل توطيد العلاقات مع سلطنة المماليك ، وتحقيق الاتفاقات السياسية ، والامتيازات الاجتماعية ، والمصالح الاقتصادية . ويلاحظ بين هؤلاء الرسل شخصيات تمثل البابا يوحنا الثاني والعشرين [١٣١٦ - ١٣٣٤م] ، تؤكد رغبة البابوية ، زعيمة الدعوة الصليبية والحملات العسكرية ، في بناء علاقات مودة وسلام مع سلطنة المماليك(١٢٨) وتبع البابوية في نهجها الجديد هذا ملك فرنسا شارل الرابع [١٣٢٢ - ١٣٢٨م](١٢٩) ، حيث أرسل سفراءه إلى بلاط الناصر محمد في مبادرة طيبة من أجل إقامة علاقة صداقة متبادلة تخدم أهدافاً مشتركة(١٣٠) .

بالإضافة إلى ذلك شهد القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي استمرار حرص الممالك الأوربية على بناء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع

سلطنة المماليك تحقيقاً للمكاسب الوفيرة التي يمكن أن تجنيها هذه الممالك من هذه العلاقات المختلفة ، إلى جانب تأمين سلامة أبنائها في مختلف الأقاليم المملوكية .

ومن أبرز الدلائل على هذا الحرص عند الممالك الأوربية تلك الرسائل التي وردت إلى السلطان الناصر فرج بن برقوق[١٣١] من ملوك أوربا وعلى رأسهم الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني Manuel II [١٣٩١ – ١٤٢٥م] الذي بعث كتاباً[١٣٢] إلى السلطان الناصر فرج بن برقوق سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١م يتضمن ما يلي :

١- تأكيد استمرار مشاعر المودة والإخاء بين الإمبراطورية البيزنطية وسلطنة المماليك بوصفها نتيجة علاقات طيبة بين الدولتين منذ فترة طويلة .

٢- يحمل هذا الكتاب إلى السلطان الناصر فرج أحد تجار الروم المسمى «سورمش» الذي أحضر معه أيضاً هدية الإمبراطور وهي خمس طيور جارحة نادرة «خمس كواهي وبازدار»[١٣٣] .

٣- الرغبة الإمبراطورية في دوام العطف السلطاني على تجار الروم والنصارى والبطاركة في سلطنة المماليك ، وأن تشمل حماية السلطان جميع الكنائس في كافة أقاليم دولة المماليك مع التأكيد بأن يكون جميع هؤلاء أهلاً لهذه الثقة السلطانية وحسن المعاملة .

٤- كان الكتاب الإمبراطوري موقعاً ومختوماً باسم الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني . وحيث إن هذا الكتاب كتب باللغة الإغريقية فقد تولى ترجمته إلى اللغة العربية كل من بطرك الملكانية وسيف الدين سودون[١٣٤] .

بالإضافة إلى ذلك وصل في السنة ذاتها كتاب من دوق البندقية ميكائيل Michael مكتوباً باللغة اللاتينية ومعنوناً إلى السلطان الناصر فرج بن برقوق ،

حيث تولى ترجمته كل من سيف الدين سودون وشمس الدين سنقر المكلفين بأعمال الترجمة في الديوان السلطاني ، وقد حمل هذا الكتاب المبعوث البندقي نيقولا Nicholas(١٣٥) ، **ويتضمن المواد التالية** :

١- افتتاحية مسهبة من عبارات التودد إلى السلطان الناصر فرج مع الإشادة بأخلاقه ، وعدله ، والدعوات له بالمجد والاستمرار .

٢- الدفاع عن القنصل البندقي في الإسكندرية الذي قبض عليه السلطان الناصر فرج في العام السابق مع مجموعة من التجار البنادقة نتيجة قيامهم ببعض الأعمال المخالفة ، وسؤال دوق البندقية السلطان الصفح عنهم مؤكداً براءتهم مما نسب إليهم .

٣- التأكيد على رغبة دوق البندقية في العطف السلطاني على التجار البنادقة في أقاليم سلطنة المماليك ، وتسهيل أمورهم التجارية ، وتذليل العقبات الاجتماعية التي تعترض سبل استقرارهم في مدن سلطنة المماليك .

علاوة على ذلك وصل إلى السلطان الناصر فرج بن برقوق في السنة ذاتها - ٨١٤ هـ/ ١٤١١م - كتاب(١٣٦) من حاكم مملكة جنوة ومجلسها الاستشاري ، وتولى ترجمة الكتاب من اللغة اللاتينية إلى اللغة العربية كل من شمس الدين سنقر وسيف الدين سودون . **ويشتمل هذا الكتاب على الموضوعات التالية** :

١ - عبارات المديح والتعظيم للسلطان الناصر فرج بن برقوق .

٢- حرص مملكة الجنويين حاكماً ومجلساً على استمرار علاقات المودة والسلام مع الناصر فرج وسلطنة المماليك .

٣- تفعيل النوايا الحسنة في بناء علاقات طيبة مع سلطنة المماليك ، والحرص على استمرارها من خلال حماية سواحل مصر والشام ثغوراً ومدناً من

قراصنة البحر ، والعمل على تعقبهم ومطاردتهم ، وحرمانهم من اللجوء إلى مملكة جنوة طلباً للحماية والاستقرار .

٤- إنّ مملكة جنوة نجحت في تحرير خمسة وعشرين أسيراً مسلماً من قبضة هؤلاء القراصنة ، وبعد العمل على تأمينهم وتوفير الراحة لهم تم إنجاز كافة معاملاتهم من أجل ترحيلهم إلى دمياط أو الإسكندرية .

٥- إن الجهات المسئولة في مملكة جنوة ألقت القبض على قائد المركب المحمل بالصابون من جنوة بناء على طلب السلطان الناصر فرج ، حيث إن قائد هذا المركب المدعو « برطلما أوسق » أراد الهروب بهذه البضاعة ، وتم تكليف السيد « أرمان سليوريون » المعروف بسمعته الطيبة للقيام بهذه المهمة ، كما حمل المركب بأجود أنواع الصابون تلبية لرغبة الناصر فرج مما يدل على حرص مملكة جنوة على التمسك بالعلاقات الطيبة والمواثيق المبرمة مع سلطنة المماليك .

٦- التأكيد على السلطان الناصر فرج أن يحسن معاملة التجار الجنوية في مدن سلطنة المماليك وثغورها ، وأن يشملهم بحمايته وعدله ومعروفه .

وهكذا كانت الدول الأوربية تسعى حثيثاً في القرنين الثامن والتاسع الهجريين / الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين إلى توثيق علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع سلطنة المماليك من خلال المعاهدات والمواثيق الدولية التي تم عقدها في هذين القرنين ، مما ترتب عليها كثير من الآثار الإيجابية في مجالي التعاون السلمي والمبادلات التجارية .

ومن ثم يمكن القول بأن هذه السفارات قد حققت الأهداف التي جاءت من أجلها ، إذ كان السلاطين يبذلون الجهد في هذا المضمار حرصاً على الروابط الطيبة التي تربطهم بهذه الدول . لقد شهدت حقبة اضمحلال وسقوط المعاقل

الصليبية في ساحل الشام بداية عصر جديد من هذه العلاقات الدولية التي كانت تهدف إلى إرساء قواعد علاقات جديدة قائمة على الثقة والإخلاص لما فيه خدمة المصالح المشتركة بين مجتمعات هذه الدول .

كذلك من الظواهر الجديرة بالذكر والتي صاحبت قيام العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة المماليك والممالك الأوربية المسيحية في أواخر الحروب الصليبية في القرن الثالث عشر الميلادي ثم في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين تبلور القواعد والأنظمة التي حددت منهاج التبادل الدبلوماسي بين هذه الدول ، سواء على مستوى تحديد قواعد العلاقات الإنسانية وفقاً لما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية ، أو في موضوع اختيار هؤلاء السفراء الممثلين لبلادهم ، أو فيما يتعلق بطبيعة المنهج والأسلوب والألفاظ التي تضمنتها تلك الوثائق الدبلوماسية ، سواء أكانت معاهدات سياسية ، أم امتيازات اجتماعية ، أم اتفاقيات اقتصادية وهو ما يعرف في تاريخ العلاقات الدولية بـ «البروتوكولات الدبلوماسية» .

التلاحم الشعبي

كان للحروب الصليبية أثر بالغ في تغيير دور الشعوب في المجتمع الإسلامي ، حيث خرجت تلك الشعوب من مجرد الوقوف في زاوية المتفرج على ما يجري من أحداث إلى دائرة المشاركة في تأييد من يعمل لأجل مصالحهم وخيرهم ، وكذلك التمرد ضد المتعنتين الطامعين في كسب المنافع المادية الخاصة . علاوة على المشاركة المخلصة في مساندة السلطة ضد الاعتداءات الخارجية والمؤامرات الداخلية رغبة في تحقيق هدف سيادة الاستقرار الاجتماعي في البلاد بشكل عام . ومع وجود العقبات التي كانت تعرقل سبل الاتصال بين الشعوب الإسلامية وحكامها التفت هذه الشعوب حول شخصيات العلماء ، والقضاة ، والفقهاء لعلها تجد من بينهم من يعينها على تحقيق حاجاتها من الأمان والرزق الكريم(١٣٧) .

لقد كان اتصال الشعوب الإسلامية بخلفائها ميسراً في بداية عهود الدولة الإسلامية ، ولكن الأبواب المفتوحة أوصدت أمام تزايد مظاهر الحضارة المادية حتى بات من المتعذر على تلك الشعوب المحكومة الالتقاء بحكام البلاد إلى أن وقعت كارثة العدوان الصليبي ليقف المسلمون بشتى أعراقهم يداً واحدة مع قادتهم لمواجهة ذلك الاعتداء السافر على ديارهم ، وفتحت الأبواب الموصدة لتظهر وحدة الأمة الإسلامية ، تجمع الحاكم والمحكوم من أجل سلامة الإسلام والمسلمين .

وعندما عمل السلاطين الأيوبيون والمماليك على تعزيز قوتهم العسكرية من خلال تأسيس نظام الجيش المرتبط بتوزيع الأرض تحولت الشعوب الإسلامية إلى دائرة المقاومة الأهلية في ظل توجيه رجال الدين أمام الأخطار الصليبية والمغولية .

لقد أحست تلك الشعوب الإسلامية في مصر والشام بأهمية دورها في الجهادالإسلامي ، وبذلت في سبيل ذلك النفس والمال[١٣٨] . ولعبت المقاومة الشعبية في دمشق دوراً كبيراً سنة ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠م في مقاومة التتار الذين نجحوا في احتلال بلاد الشام حتى وصلوا إلى دمشق ، فتعاون عامة الناس مع فرسان قلعة دمشق في عمليات تضحية تهدف إلى إخراج التتار عن البلاد[١٣٩] .

وهذا يؤكد دور الشعوب في الدفاع عن البلاد ، إلى جانب الجيش النظامي ، الأمر الذي أظهر للسلاطين أهمية التقرب لهذه الشعوب وتوطيد أواصر العلاقات الطيبة معها ، ولهذا نلاحظ مظهراً اجتماعياً جديداً يظهر في طبيعة العلاقات بين السلاطين وعامة الناس في مصر والشام . فقد حظي عامة الناس في كثير من الأحيان بعطف السلطان الحاكم في المناسبات الدينية[١٤٠] وأوقات الغلاء[١٤١] كما سنحت الفرصة لبعضهم لممارسة بعض التأثير في اختيار من يتولى وظيفة اقتصادية أو وظيفة اجتماعية ، لما لهذه الوظائف من تأثير على حياتهم الاجتماعية مثل استمزاج رأيهم في تعيين إمام جامع ، أو محتسب[١٤٢] القاهرة[١٤٣] أو ناظر البيمارستان المنصوري[١٤٤] أو قاضي أحد المذاهب[١٤٥] .

ومثلما كان وجود تلك الفئة الحاكمة الأجنبية المسلمة مهما في دفع الأخطار الصليبية ، كذلك كان من المهم أكثر أن تضمن ولاء هذه الفئة الشعبية اللازمة من أجل استمرارها في السلطة . ولذا حرص هؤلاء السلاطين على تأكيد وتعزيز المكانة التي حظوا بها في نفوس العامة لكي تبلغ أقصى درجاتها . ونتيجة لذلك زادت المؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية زيادة كبيرة إبان حكم المماليك في مصر والشام ، فأوجدت الجوامع والمساجد لأهل الدين وأحبائه ، والمدارس لطالب العلم والتعليم ، والأربطة والزوايا مأوى للفقراء المحتاجين ، والخانقاوات للصوفية المتعبدين[١٤٦] ، والبيمارستانات للمرضى

والعاجزين[١٤٧] ، وبدافع من حرص أولئك السلاطين على حسن أداء هذه المراكز والمؤسسات بالغوا في رصد الأوقاف الوفيرة عليها تحقيقاً لغاية الزيادة في الإنفاق المستمر على هذه المراكز ، حتى يمكن أن تؤدي وظائفها كاملة لخدمة عامة الناس . وقد ساعد ما حظيت به سلطنة المماليك آنذاك من ثروة كبيرة نتيجة العلاقات التجارية مع دول الشرق والغرب على هذا العطاء الوقفي الكبير .

وبالإضافة إلى ذلك حرص السلاطين الأيوبيون والمماليك في تلك الحقبة على أن تكون علاقاتهم بطبقة العلماء والشيوخ قوية ووثيقة ، إذ تعطيهم هذه الرابطة الاجتماعية الإيجابية دعماً مادياً ومعنوياً في حكم ذلك المجتمع الإسلامي ، حيث كان العلماء يمثلون القوة الروحانية ، في حين تولى هؤلاء السلاطين مقاليد السلطتين السياسية والعسكرية ، فكان التلاحم بينهما في سبيل خدمة المجتمع ضرورياً ولازماً .

ومن ناحية عمل الناصر محمد على رفع المظالم عن الناس رحمة بهم وبأحوالهم ، ففي سنة ٧١٥ هـ/ ١٣١٥م ألغى الناصر محمد أربعاً وعشرين ضريبة اجتماعية ، على الرغم من أن هذه الضرائب كانت مصدراً من مصادر الدخل في الدولة . من ذلك مكس ساحل الغلة[١٤٨] ، الذي عمل الناصر محمد على إلغائه ، لينقذ الناس مما يعانونه من جراء دفع هذه الضريبة . وقد نتج عن ذلك انخفاض سعر القمح لحظة إلغاء مكس ساحل الغلة . ولا شك أن في هذا عوناً كبيراً للفقراء من الشعب لتدبر أمر معيشتهم .

إضافة إلى ذلك ، فقد ألغى الناصر محمد سنة ٧١٥ هـ/ ١٣١٥م ضرائب نصف السمسرة[١٤٩] ، ورسوم الولاية[١٥٠] ، ومقرر السجون[١٥١] ، ومقرر الحوائص والبغال[١٥٢] ، ومقرر طرح الفراريج[١٥٣] ، ومقرر

الفرسان[١٥٤] ، ورسوم الأفراح[١٥٥] ، وجباية المراكب[١٥٦] ، وضمان تجيب[١٥٧] ، وكشف مراكب النوبة[١٥٨] ، وشد الزعماء[١٥٩] ، وحقوق السودان[١٦٠] ، وحقوق القينات[١٦١] ، ومقرر المشاعلية[١٦٢] ، ومتوفر الجراريف[١٦٣] ، وثمن العباءة[١٦٤] ، وزكاة الرحالة[١٦٥] ، وركوة السواس[١٦٦] . كذلك أبطل الناصر محمد ضرائب قود الخيل ، وعداد النخيل ، ومقرر المناشير[١٦٧] ، وقطائع العربان ، وضمان الطريق ، وضمان الملح ، وحقوق النحالين[١٦٨] .

وبذلك استطاع السلاطين المماليك وهم الغرباء عرقياً عن المجتمع المصري والشامي في سلطنة المماليك أن يحققوا المعادلة الصعبة في التلاحم الشعبي مع الرعية من خلال الرابطة الروحية الإسلامية التي تمثلت في صور الجهاد الإسلامي ، وعبر تشييد المراكز الدينية ، والمؤسسات التعليمية ، والمرافق الاجتماعية في جميع أنحاء مصر والشام ، بواسطة تفعيل الحرص على راحة الناس من خلال إلغاء الضرائب التي كانت تثقل كاهل البسطاء منهم ، ولا يمكن أن ينكر أي دارس في تاريخ سلطنة المماليك تلك الشعبية الواضحة التي ميزت علاقة كثير من سلاطين دولة المماليك بشعوب مصر والشام منذ العقود الأخيرة من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي حتى بداية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي .

النتائج

١- حكم المماليك مصر والشام مدة مائتين وخمسين عاماً منذ سنة ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠م وإلى سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٧م .

٢- شمل حكم المماليك مصر والشام والحجاز واليمن وبعض أقاليم أرمينيا الصغرى مثل سيس ومالطية وتل مرعش ، كما امتد غرباً إلى برقة ، حيث حظيت هذه البلاد بسلام طويل مقرون بمظاهر الازدهار الاقتصادي .

٣- استكمل النظام الإقطاعي العسكري الإسلامي سماته النهائية في ظل حكم المماليك الذين تبوأوا جميع المراتب في سلم الوظائف الحربية الإقطاعية .

٤- يعود الفضل إلى المماليك في هزيمة المغول في عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠م ، وفي طرد الصليبيين من ثغور الساحل الشامي ومدنه ، ووضع نهاية حاسمة للوجود الصليبي في مصر والشام . كما لعب المتطوعة من أهالي مصر والشام دوراً كبيراً في عمليات الجهاد الإسلامي ضد الأخطار المغولية والصليبية .

٥- اقتصرت المناصب العليا المنبثقة عن نظام الحكم في سلطنة المماليك على المماليك دون غيرهم من الفئات الأهلية الأخرى ، حيث كان للمماليك دون غيرهم تولي الوظائف السياسية في الحكم والعسكرية في الجيش .

٦- كان توزيع الأمراء المماليك في إقطاعاتهم متوافقاً مع رتبهم العسكرية ، وحددت مسئولياتهم في المشاركة العسكرية تبعاً لحجم الإقطاع الواقع في حيازتهم .

٧- طبق نظام الوراثة في حيازة الإقطاعات منذ بداية حكم المماليك حتى تنفيذ « الروك الناصري » سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥م عندما ألغى الناصر محمد بن قلاون مسألة الوراثة في الإقطاعات ، وبالتالي أصبح الإقطاع ينتقل من أمير

إلى آخـر بدواعي الوفـاة ، أو تغـييـر الرتبـة . وقـد نتج عن ذلك – مع مـرور الوقت – عدم اهتمام الأمير الإقطاعي بإقطاعه الجديد لإدراكه عدم إمكانية وصول هذا الإقطاع إلى أولاده بعد وفاته .

٨– كان إلغاء نظام الوراثة في حيازة الإقطاعات سبباً أساسياً في تناقص الإنتاج الزراعي والرعوي في أقاليم مصر والشام ، حيث ترتب على ذلك آثار سلبية بالغة في الأوضاع الاقتصادية في سلطنة المماليك في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي .

٩– بعد مرور قرابة نصف قرن من قيام سلطنة المماليك ظهرت فئة « المماليك الأحرار » إن جاز التعبير ، وهم الذين ولدوا في مصر والشام ، وينتمون إلى طبقة الأمراء المماليك ، وكان لأغلبهم المسئولية ذاتها التي كانت لآبائهم في حيازة الإقطاعات والجهاد الإسلامي .

١٠– وجدت مجموعة من هؤلاء الأمراء « المماليك الأحرار » عرفت باسم «أولاد الناس » ، حيث تفرغ هؤلاء لخدمة العلم ، وتأليف الموسوعات ، والقواميس ، والمؤلفات الأدبية والتاريخية والعلمية ، مثل ابن تغري بردي ، وابن إياس وابن الدواداري وغيرهم .

١١– حرص المماليك على أن يتركوا الوظائف الديوانية لأهل البلاد في مصر والشام ، فكان الولاة والمحتسبون ، ونظار الدواوين ، والكتاب من المصريين والشاميين من ذوي الكفاءات العلمية والأخلاقية .

١٢– كان اعتماد الوضع الاقتصادي في سلطنة المماليك بشكل كلي على النظام الإقطاعي سبباً رئيسياً في ارتباط المستوى الاقتصادي للدولة بالحالة الإنتاجية لمجموع الإقطاعات في مصر والشام ، وبالتالي فإن ظاهرة العجز المالي في سلطنة المماليك في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر

الميلادي هي نتيجة تفاعل أوجه التراجع عن الالتزام بأسس النظام الإقطاعي .

١٣- ارتبطت قوة الاقتصاد في سلطنة المماليك في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي على :

أ- انخفاض أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والفول والشعير .

ب- ازدياد نشاط التبادل التجاري مع المدن التجارية الأوربية مثل البندقية ، جنوة ، ميلانو ، بيزا ، فلورنسا ، أراغون ، قشتالة ، بلرمو ، ومرسيليا وغيرهم .

جـ- التسهيلات الجمركية التي حصل عليها التجار الأجانب في ثغور سلطنة المماليك سواء من ناحية التنظيم ، أو قيمة الضريبة الجمركية وفقاً لنصوص المعاهدات التي عقدت بين سلطنة المماليك والدول الأوربية .

د- حصول سلطنة المماليك على حاجتها من الحديد ، والخشب ، والبياض من أجل صناعة السفن ومعدات الجيش من خلال العلاقات الاقتصادية المشتركة مع الدول الأوربية .

هـ- حاجة الممالك الأوربية للكارم والأقمشة الشرقية الثمينة والقطن .

و- ازدهار صناعة السكر والصابون والمنتوجات الحريرية والقطنية والزجاج في المدن المصرية والشامية .

١٤- أدرك المماليك أهمية العلاقة مع شعوب مصر والشام كعنصر أساسي في استمرار حكمهم لهذه البلاد ، ومن ثم حرصوا على الدوام في المحافظة على الجوانب الإيجابية لهذه العلاقة ، وبخاصة في تلك الأمور ذات العلاقة المباشرة بالرضا الشعبي والمصلحة العامة مثل الضرائب وأسعار المواد الغذائية وكفاءة الموظفين الإداريين .

ابيض

الملاحق والخرائط

ابيض

نسخة هدنة مولانا السلطان مع الجنوية

وذلك بحضور الأساقفة والرهبان

أقول – وأنا ألبرت اسبينولا رسول البوذسطا بالرام ذكر كان والكنطابية أوبرت اسبنيولا وكرات دورنا ، والمشايخ وأصحاب الرّأي والمشورة كَموَنْ الجنويَّة – أحلف بالله ، والله ، والله العظيم ، وحق المسيح وحق الصلَيب المقدس ، وحقَ الإنجيل / / المقدس ، إله واحد ، وحق الست مارية وحق الأربعة أناجيل : لوقا ، ومتى ، ومرقص ، ويوحنا ، وصلواتهم وتقديساتهم ، وحق الصوت الذي نزل من السماء على نهر الأردن فزجره ، وحق الآباء المعمودية ، وحق الإنجيل المقدس ، وحق ديني ومعبودي : إنني ألتزم لمولانا السلطان الملك المنصور السيد الأجل العالم العادل / سيف الدنيا والدين ، سلطان مصر والشام وحلب ، وسلطان اليمن والحجاز ، سلطان بيت مكة ، البيت العالي – أعزّه الله تعالى – سلطان القدس والبلاد المقدّسة ، وبلاد الساحل ، وفتوحات المسلمين وفتوحاته ، سلطان طرابلس الساحل إلى طرابلس الغرب ، سلطان الشرق والغرب ، سلطان الملوك / / ملك سائر العرب والعجم ، سلطان جميع الإسلام قلاون الصالحي ، وولده السلطان الملك الأشرف صلاح الدنيا والدين خليل – الله يحفظهم وينصرهم – بمرسوم البوذسطا والكنطابية والمشايخ كمون الجنوبية – المذكورين – وجميع الجنوية : إنهم يحفظون ويحترمون ويكرمون جميع المسلمين لمولانا السلطان / الملك المنصور ، ولولده السلطان الملك الأشرف [الذين] يجيئون إلى بلاد مولانا السلطان ، والذين يخرجون من بلاد مولانا السلطان ، من سائر البلاد والأقاليم ، من بلاد الفرنج والروم والمسلمين ، من الرسل والتجار وغيرهم سالمين ومكسورين في السفن والمراكب والطرائد

والشـواني ، وغـيـرها من المراكـب والبـضـائع والنفـو [س] ، / / وأمـوالـهم ومماليكهم وجوارهم في مراكبهم في البر والبحر ، وفي جميع أماكن كمون الجنوية ، وما يفتحونه من البلاد ويحكمون عليه من تاريخ هذه الهدنة ، وما دامت الليالي والأيام والشهور والسنون والأعوام دائماً ، وأن جميع الجنوية يكرمون ويحترمون ويحفظون جميع المسلمين ، الذين يحضرون إلى / بلاد مولانا السلطان ، والذين يخرجون ويسافرون منها في البر والبحر ، لا يتعرضون إليهم ولا يمكنون من التعرض إليهم بأذية ، ولاضرر ، ولا عدوان ، لا في نفس ولا في مال ، لا في مجيئهم ولا في رواحهم . ويكونون آمنين مطمئنين في نفوسهم وأموالهم وأرواحهم / من جميع الجنَويَّة ، وممن تحت حكم كمون / / الجنَويَّة - على ما تقدم ذكره - وأنهم يحفظون جميع التجار المسلمين وغيرهم ، الذين يسافرون في مراكب الجنوية وغيرهم ، رائحين وجائين في جميع الأماكن التي لكمون الجنوية وغيرهم ، من بلاد الفرنج ، وبلاد الروم ، وبلاد المسلمين .

ويكون من يسافر من المسلمين معهم ومع غيرهم محفوظين آمنين مطمئنين لا يتقوى عليهم أحد / ولا يؤذيهم في سفرهم ، ولا مقامهم ، ولا سكناهم . وإن سافر أحد من المسلمين في مركب غير مراكب الجنوية من أعداء الجنوية أو غيرهم ، لا يتعرضون لأحد من المسلمين ، وإن أخذوا عدوهم ، يكون المسلمون جميعهم محفوظين آمنين في نفوسهم وأموالهم ومماليكهم وجوارهم ، في رواحهم ومجيئهم ، ولا يعوِّقهم / / الجنَوية بسبب أحد ، ولا يأخذوا المسلم عن غيره ، ولا يطلبوه بدَيْن ولا بدَمٍ ، إن لم يكَن ضامناً ولا كفيلاً .

استقرّت هذه الفصول ، وهذا الصّلح وهذه الشروط بين مولانا السلطان الملك المنصور ، وولده الملك الأشرف ، وبين البوذسطا والكنطابيَّة والمشايخ والمشيرين من أصحاب الرأي / والمشورة كمون الجنوية المذكورين . وحلف على

ذلك البرت أسبينولا الرسول المذكور ، بحضور بونفاص صورلا ، ودانيال تنكرد ، وافربجسكير روب ، ورمير بوكليكرورافوا القنصل ، وتنكوك فليروي . وكتب بتاريخ ثالث عشر مايي سنة ألف ومائتين وتسعين سنة لمولد عيسى عليه السلام .

وكتب بين السطور // بالفرنجي نسخة ذلك سطراً ، سطراً ، وكلمة كلمة . وكتب الرسول خطه أعلى هذه الهدنة بالفرنجي بيده . والكاتب بالفرنجي بين السطور بحاكم البلنكير الجنوي ، كاتب الرسول وكمون الجنوية .

نُسْخة خَط الأسْقُفْ الذي حَلَّفَ الرَّسُول

حلف الرسول / المذكور البرت أسبينولا ومن حضر صُحبته من القناصلة ، وتجار الجنوية ، على نسخة هذه اليمين والصلح والفصول المشروحة فيها ، بتاريخ رابع عشر أيار سنة ستة آلاف وسبعمائة وثمانية وتسعين ، بحضوري وأنا الحقير بطرس أسقف مصر ، والإنجيل المطهر بين يدي ، ويد الرسول وهو واقف // مكشوف الرأس . وكتبت ذلك بخط يدي شهادة عليهم ، بأنهم حلفوا باليمين العظيمة على الإنجيل والصليب بحضور من يضع خطّه من الكهنة والرهبان .

نسخة خطوط من حضر هذا الحلف

حضرت ذلك وشهدت به ، وكتب الوجيه كان وهو الآن أرساني . غيره : حضرت / ذلك وشهدت به وكتب أرساني الريس بدير القصر . غيره : حضرت ذلك وشهدت به وكتبه الثرس متى . غيره : حضر ذلك وشهد به ميخاييل الراهب من دير طور سينا . وبعد ذلك بالفرنج خطوط جماعة : بونفاص القنصل الجنوي ، أنسكيز صاحب السفينة التاجر ، دانيال شعار التاجر

رافو القنصل ، المحتشم دنيسر بركه تنكره .

تحررت هذه الفصول المذكورة ، في يوم الأحد ثاني جمادى الأول ، سنة تسع وثمانين وستمائة ، أحسن الله خاتمتها . وقرأ ما فيها من القلم الفرنجي المنقول إلى العربي شمس الدين عبد الله المنصوري . وترجم عليه لتحقيق التعريب ، والشهادة بصحته سابق الدين / الترجمان وعز الدين أيبك الكبكي الترجما[ن] في التاريخ المذكور .

ونسخة اليمين التي حلف عليها الرسول

وكتبوا خطوطهم عليها بالفرنجي بحضور الأسقف

والله ، وا لله ، وحقّ المسيح ، وحقّ المسيح ، وحقّ المسيح ، وحقّ الصليب ، وحقّ الصليب ، وحقّ الأب والابن والروح القدس ، وحقّ الست // مارية أم النور ، وحقّ الأناجيل الأربعة التي نقلها متى ومرقص ولوقا ويوحنا ، وحقّ التلامذة الحواريين ، وحقّ الصوت الذي نزل على نهر الأردن فزجره ، وحقّ ديني ومعبودي واعتقادي في دين النصرانية ، وحق اللاهوت والناسوت والثالوث ، وحق السيد اليسوع المسيح الرب المعبود : إنني / لم أخف شيئاً مما وجد لهؤلاء التجار المسلمين ، من أموالهم ولا بضائعهم ، ولا اطلعت على أنه بقي منهم أحد في الأسر ، ولا على أنه بقي لهم شيء عند أحد من الجنوية وأخفيته ، وكاسرت عنه ، وإنني والله وحقّ المسيح لم أحضر معي ولا مع رفقتي ، مبلغاً عوَضَ ما عدم لهم من الكمون ، ولا من الجنويّة أخذته غير ما // أحضرته ثمن السَكر ، والكتان ، والفلفل ، وثمن المركب وهو ألف وستمائة دينار ، ولم أُحْضر زيادة على ذلك ، وإن هذه الجملة المحضرة هي التي أُبيع بها المركب ، والسكرَ ، والفلفل ، والمركب وعدتها من غير زيادة على ذلك ولا

نقص . وإن ظهر بعد هذه اليمين ما يخالف شيئاً منها وظهر / أن نحن أخفينا أحداً من هؤلاء المسلمين [أو شيئاً] من مال هؤلاء التجار ، أو خبّأناه ، أو تركناه وراءنا ، ولم نحضره ، أو أحضرنا صحبتنا مبلغاً عوض ما عُدم لهم ، وشهد علينا بذلك أحد من جنسنا ، أو ممن يقبل قوله من غير جنسنا ، كان علينا غرامته وقيمته قيمة ما يظهر ، وإنني والله ، وحقّ المسيح ، ما أخفيت شيئاً من ذلك ، وإن كنت / / قد أخفيت شيئاً من ذلك من مالهم وبضائعهم أو أعلم من أخفاه ، فأكون محروماً من ديني ، معتقداً ما يخالف الرَّب المسيح ولاهوية ، وإنني لم أعلم غير ذلك .

نسخة الشّهادة عليهم

شهد – وأنا بطرس أسقف مصر الملكي – على جميع ما في أعلى هذه الورقة ، على رسول / الجنويّة ، واسمه البرت أسبينولا رسول الجنوية . وكتبتُ خطي نهار الخميس تاسع آيار سنة ست آلاف وسبعمائة وثمانية وتسعين .


البحر الاسود
سلاجقة الروم
أرمينيا الصغرى
انطاكية
حلب
إمارة انطاكية
قبرص
اللاذقية
حماه
طرابلس
حمص
كونتية طرابلس
بيروت
صيدا
صور
عكا
دمشق
البحر الابيض المتوسط
القدس
مملكة بيت المقدس
يافا
الكرك
غزه
القاهرة
الخلافة الفاطمية
الممالك الصليبية في الساحل السوري
في القرن ٦هـ / ١٢م

خريطة رقم (١)


عين جالوت
٦٥٨هـ/١٢٦٠م
بعلبك
عين حار
عين حار
الزبداني
نهر بردى
القطيفة
دمشق
مرج الصفر
داريا
الكسوة
صيدا
صرفند
شقيف
صور
بانياس
تبنين
اسكندرون
القرين
الصمين
صفد
نوى
رأس الماء
عكا
تل كيسان
حطين
كشفين
تل عشترا
حيفا
صفورية
طبرية
الفولة
الناصرة
دابورية
عين جالوت
كوكب الهوا
بصرى
قيسارية
جنين
بيسان
قاقون
سبسطية
جرش
أرسوف
نابلس
سلط
يافا
اللد
عمان
بيت نوبة
الرقيم
الرملة
النطرون
القدس
حسبان
يبنا
معين
عسقلان
تل الصافية
بيت لحم
بيت جبرين
غزة
الخليل
الداروم
(دير البلح)
مؤتة
الكرك
الشوبك

خريطة رقم (٢)

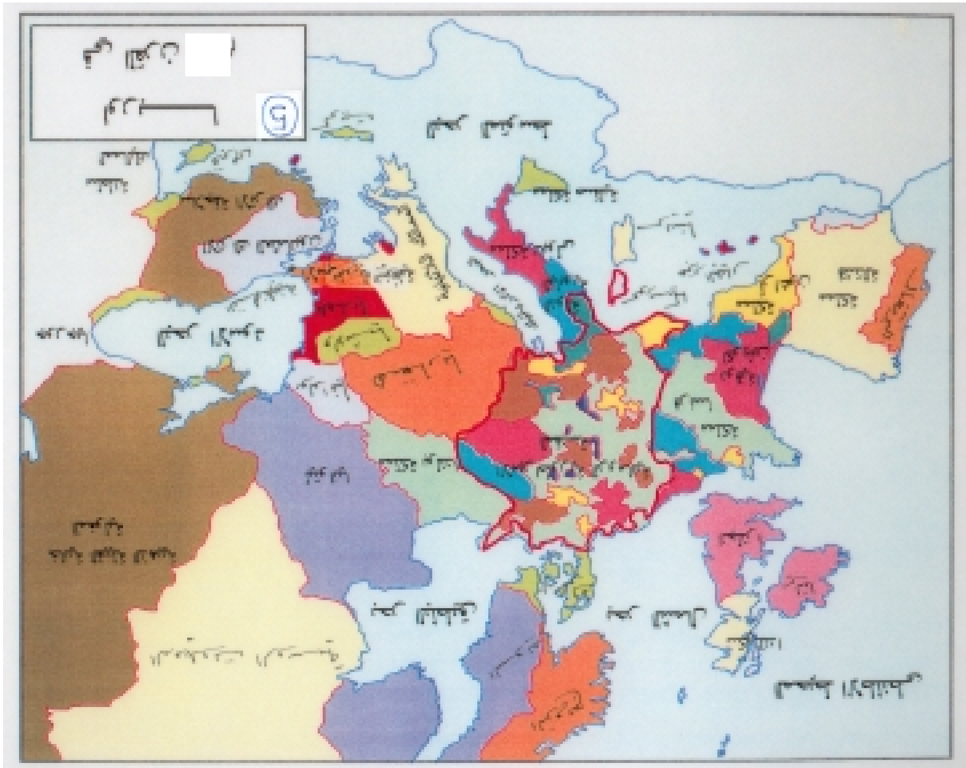

طرسوس
بياس
الإسكندرونة
بوقا
حلب
السويدية
انطاكية
حارم
جبل الأقرع
قنسرين
المعرة
قبرص
اللاذقية
جبلة
بانياس
مصياف
حماه
سلمية
طرطوس
أرواد
حمص
النهر الكبير الجنوبي
طرابلس
عرقة
البترون
جبيل
انطلياس
بيروت
جونية
بعلبك
الأوزاعي
صيدا
دمشق
القنيطرة
الجولان
صور
ناقورة
عكا
حيفا
بحيرة طبرية
قيسارية
عسقلان
القدس
غزة
البحر المتوسط
بلاد الشام

خريطة رقم (٣)


سلطنة المماليك
في القرن ٧هـ/١٣م
فارس
بغداد
الموصل
الشام
حلب
حماه
حمص
دمشق
عين جالوت
البحر المتوسط
مصر

خريطة رقم (٤)

خريطة رقم (٥)




سلطنة المماليك
في القرن ٨هـ/١٤م
البحر المتوسط
بلاد الشام
مصر
الحجاز
النوبة

خريطة رقم (٦)


الدولة البيزنطية
القسطنطينية
البحر الأسود
العثمانيون
إسفنديار
طرابيزون
قره سي
كرميان
إرتنا
صاروخان
أشرف
ذو القادر
سلطنة المماليك
أيدين
قرمان
حميد
منتشا
رودس
البحر الأبيض المتوسط
قبرص
الكيانات الواقعة شمال
غرب سلطنة المماليك
في القرن ٨هـ/١٤م

خريطة رقم (٧)


سلطنة المماليك
وجيرانها في الشمال
في القرن ٩هـ/١٥م
بحر
قزوين
القرم
نهر قوبان
بلاد الجركس
البحر الاسود
القسطنطينية
برصه
أنقرة
توقات
سيواس
قيصرية
ارززوم
ملطيه
قونيه
مرعش
الشاة البيضاء
ديار بكر
الرها
ماردين
سنجار
الموصل
حلب
رودس
قبرص
تبريز
حماه
حمص
تكريت
البحر المتوسط
بعلبك
دمشق
بغداد

خريطة رقم (٨)

الهوامش

١- انظر الخريطة رقم (١) .

٢- سورة البقرة ، الآية ١٩٠ .

٣- Ehrenkreutz , Saladin , PP. 205 - 206

٤- المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٣٥٥ - ٣٦٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٦ ، ص ٢٦٤ - ٣٦٨ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج٥ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، أبو الفدا ، المختصر ، ج٣ ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

٥- انظر الحجي ، السياسة الصليبية للملك القديس لويس التاسع ، ص ٥٩ - ٦١ .

٦- المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٤٢٢ - ٤٣٤ ، Mayer, The Crusades, PP. 260 - 261 انظر الخريطة رقم (٢) .

٧- السلطان المظفر سيف الدين قطز ، خامس السلاطين المماليك ، حكم في الفترة ٦٥٧ - ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ - ١٢٦٠م ، ويعتبر بطل موقعة عين جالوت التي انتصر فيها المماليك على التتار سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٦٠م ، انظر ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٧ ، ص ٧٢ - ٧٧ .

٨- السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري سادس السلاطين المماليك ، حكم في الفترة ٦٥٨ - ٦٧٦ هـ/ ١٢٦٠ - ١٢٧٧م ، انظر ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٧ ، ص ٩٤ - ١٠٤ .

٩- السلطان سيف الدين قلاون الألفي ثامن السلاطين المماليك ، حكم في الفترة ٦٧٨ - ٦٨٩ هـ/ ١٢٨٠ - ١٢٩٠م ، انظر ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٧ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٧ .

١٠- انظر الخريطة رقم (٣) .

١١- السلطان الناصر محمد بن قلاون ، حكم ثلاث مرات ، الأولى ٦٩٣ - ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤ - ١٢٩٥م ، والثانية ٦٩٨ - ٧٠٨ هـ/ ١٢٩٩ - ١٣٠٩م ، والثالثة ٧٠٩ - ٧٤١ هـ/ ١٣٠٩ - ١٣٤٠م ، انظر المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، القسم ١ ، ٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٨ ، ص ٤١ - ٥٢ .

١٢- الأشرف سيف الدين برسباي ، السلطان الثاني والأربعون من سلاطين دولة المماليك ، والثاني عشر من جنس الشراكسة أو الرحيبة ، حكم في الفترة ٨٢٥ - ٨٤١ هـ/ ١٤٢٢ - ١٤٣٧م ، انظر المقريزي ، السلوك ، ج٤ ، ص ٦٠٧ - ١٠٥١ .

١٣- المقريزي ، السلوك ، ج٣ ، ص ٩٠٦ - ٩٠٧ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٨ ، ص ١٢٤ - ١٣٢ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١ ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

١٤- المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٩٠٣ ، انظر كذلك ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٨ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

١٥- Ehrenkreutz , Saladin , PP . 1-4, Daniel , The Arabes and the Medieval Europe , PP. 187-190 , Tsugitaka , State and Rural Society in Medieval Islam , PP. 10, 12, 42-47, 49-62, 64-65, 67, 69, 70-71, 79-80, 94, 104, 121, 124, 177, 181, 210, 212, 221, 228, 243.

١٦- « الروك» في كتب المؤرخين مصدر الفعل الثلاثي راك ، ومعناه في الأصل مسح أرض زراعية في بلد من البلاد ، لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال . وكان الخراج - أي ضريبة الأرض - في مصر وغيرها من البلاد الإسلامية المنبع الرئيسي لدخل الدولة منذ صدر الإسلام ، ومنه تصرف أعطية الجند ورواتب الولاة وموظفي دواوين الدولة ، فما زاد عن ذلك من مال الخراج أودع في بيت المال ، ويسمى هذا النظام المالي بنظام الأعطية . وقد مسحت أرض مصر في العصور الإسلامية الأولى ثلاث مرات : المرة الأولى على يد رفاعة عامل الخراج في مصر في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك الأموي حوالي سنة ٩٧ هـ / ٧١٥ م . والمرة الثانية كانت على يد ابن الحجاب في خلافة هشام بن عبد الملك الأموي حوالي سنة ١١٠ هـ / ٧٢٩م . والمرة الثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعتز بالله العباسي سنة ٢٥٣ هـ / ٨٦٧م . ثم حل نظام الإقطاع في مصر الأيوبية محل نظام الأعطية حيث استمرت الأراضي المصرية تقسم إلى أربعة وعشرين قيراطاً : يكون للسلطان منها أربعة قراريط ، وللأجناد عشرة قراريط ، والأمراء عشرة قراريط . انظر المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٨٤١ - ٨٤٢ ، هامش ٢ ، إبراهيم طرخان ، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ص ٩٦ .

١٧- المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٨٤١ - ٨٤٢ ، هامش ٣ ، إبراهيم طرخان ، النظم الإيقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ص ٩٦ ، Poliak, Feudalism in Egypt, Palestine and Lebanon, P 23 .

١٨- Poliak, “Some Notes on the Feudal System of the Mamluks”, The Journal of the Royal Asiatic Society, 1973, P. 7.

١٩- Tsugitaka, State and Rural Society in Medieval Islam, P. 8 .

٢٠- Tsugitaka, State and Rural Society in Medieval Islam, P. 10 .

٢١- ناظر الجيش : ويختص في موضوع الإقطاعات في مصر والشام ، ويتولى ناظر الجيش الكشف عن هذه الإقطاعات ومشاورة السلطان بخصوصها ، وأخذ توقيعه عليها . ولناظر الجيش أتباع بديوانه يولون عن السلطان ، كصاحب ديوان الجيش وكتابه وشهوده . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ٣- ٣١ .

٢٢- Tsugitaka, State and Rural Society in Medieval Islam, P. 10 .

٢٣- الدواداري ، الدر الفاخر ، ج٩ ، ص ٢٨٥ ، الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨٠ب ، ابن أبي الفضائل ، النهج السديد ، ج٣ ، ص ٢٥٥ ، المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٤٦ ،

المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ١٥٧ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص ٤٢ .

٢٤- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٤٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص ٤٢ .

٢٥- المثالات جمع مثال وهو أول ما كان يكتب في الأوراق الرسمية إيذاناً بإعطاء أحد المماليك إقطاعاً من الإقطاعات الخالية . وكان المثال يخرج من ديوان الجيش ، ويقدمه ناظر هذا الديوان إلى السلطان أثناء جلوسه في دار العدل ، فإذا شمله السلطان بالموافقه أرسله ناظر ديوان الجيش إلى ديوان النظر لتسجيله وحفظه ، ويكتب بذلك « مربعة » فيها اسم المعين على الإقطاع ورتبته وغير ذلك من التفاصيل اللازمة ، ثم ترسل المربعة إلى ديوان الإنشاء ، فيكتب كاتب السر بمقتضاها منشور الإقطاع ومنشور آخر أدوار تلك العملية . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٣ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ ، المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٤٩٠ ، هامش ٣ .

٢٦- الدواداري ، الدر الفاخر ، ج٩ ، ص ٢٨٥ ، ابن أبي الفضائل ، النهج السديد ، ج٣ ، ص ٢٥٥ ، الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨٠ ب ، المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٥٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص ٥١ .

٢٧- أمراء المئين مقدمو الألوف : وعدة كل منهم مائة فارس . وربما زاد الواحد منهم العشرة والعشرين ، وله التقدمة على ألف فارس ممن دونه من الأمراء . وهذه الطبقة هي أعلى مراتب الأمراء على تقارب درجاتهم ، ومنهم أكابر أرباب الوظائف والنواب . وقد اعتمدت هذه الرتبة في مراتبهم في نظام الروك الناصري بحيث أصبح في مصر أربعة وعشرين مقدماً ، واستمروا وفق هذا العدد إلى عهد الظاهر برقوق حيث بدأ عددهم يتناقص حتى صاروا ما بين ثمانية عشر إلى عشرين مقدماً . ومنهم يعين نائب الإسكندرية ونائبا الوجهين : القبلي والبحري . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ١٤ .

٢٨- أمراء الطبلخاناه : وعدة كل منهم في الغالب أربعون فارساً . وقد يزيد بعضهم على ذلك إلى سبعين فارساً ، بل أصبح فيما بعد ثمانين فارساً . وهذه الطبقة لا ضابط لعدة أمرائها ، بل تتفاوت بالزيادة والنقصان بحسب تصنيف إمرة الطبلخاناه ، فأحياناً تصبح إمرتي عشرين أو أربع عشرات ، أو تضم بعض العشرات ونحوها إلى بعض وتجعل طبلخاناه ، ومن أمراء الطبلخاناه تكون الرتبة الثانية من أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاة . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ١٥ .

٢٩- أجناد الحلقة : عددهم كبير ، وربما دخل فيهم في آواخر عصر سلطنة المماليك من ليس له صفة الجند من المتعممين وغيرهم بواسطة النزول عن الإقطاعات . وقد جرت عادة ديوان الجيش الذي يختص بالإقطاعات على عدم الجمع على الجند كي لا يحاط بعدته . ولكل أربعين نفساً من أجناد الحلقة مقدم منهم ، ليس له عليهم حكم إلا إذا خرج العسكر كانت أمورهم لهم ،

فيتولى قيادتهم ، وترتيب مواقفهم . وأول من رتبهم وسماهم بهذا الاسم السلطان الصالح أيوب بن الكامل بن محمد . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ١٦ .

٣٠- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ص ٥٠ - ٥١ .

٣١- ابن الجيعان ، التحف السنية ، ص ٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .

٣٢- الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨٠ ب ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ١٦١ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص ٦٣ .

٣٣- أخباز : ومفردها خبز بضم الخاء وسكون الباء ، ومعناه إقطاع من الأرض ، وتطلق أيضاً على مبلغ من المال يقابل قيمة الإقطاع . انظر المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٦٥ ، هامش ١ .

٣٤- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٤٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص ٤٢ .

٣٥- انظر هذه الإحصائيات في كتاب : ابن الجيعان ، التحفة السنية الذي كتب في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاون .

٣٦- Baker, Relations between East and West in the Middle Ages, Article number 6 : Riley Smith, Government in Latin Syria and the Commercial Privileges of Foreign Merchants, PP. 119 - 121 .

٣٧- ابن جبير ، الرحلة ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

٣٨- الحجي ، السياسة الصليبية للملك القديس لويس التاسع ، ص ٩٧ - ١١٠ .

٣٩- Mayer, the Crusades, P. 256.

٤٠- رانسيمان ، تاريخ الحروب الصليبية ، ج١ ، ص ٦٠١ - ٦٠٣ .

٤١- المصدر السابق ، ص ٦٠٤ - ٦٠٥ .

٤٢- المصدر السابق ، ص ٦٠٩ .

٤٣- عمر كمال ، الدبلوماسية الإسلامية ، ص ٩٩ .

٤٤- أبو شامة ، الروضتين ، ج٢ ، ص ٣٥ -٣٧ .

٤٥- انظر الخريطة رقم (٤) .

٤٦- Ashtor, A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages, P. 291 .

٤٧- انظر الخريطة رقم (٥) .

٤٨- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٠٤ .

٤٩- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١١ ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ٤٢١ ، فهمي ، طرق التجارة الدولية ، ص ١٩٧ ، عاشور ، العصر المماليكي ، ص ٢٨٧ ، اليوزبكي ، تجارة مصر البحرية ، ص ١٢٢ ، هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٣ ، ص ٣١٤ .

٥٠- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص١٠٣ .

٥١- اليوزبكي ، تجارة مصر البحرية ، ص ٢٨٧ .

٥٢- ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ - ١٦٠ .

٥٣- ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور ، ص ١٦٢ ، عنان ، مصر الإسلامية ، ص ١٦٩
Santon, Los Documentos Arabes Diplomatico, pp. 337-338.

٥٤- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

٥٥- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ١٦٣ - ١٦٤ ، ٢٥٩ ، أبو الفدا ، المختصر ، ج٤ ، ص ٩١ ،
Santon, Los Documentos Arabes Diplomatico, pp. 361-362, Atiya Egypt and Aragon P. 44 .

٥٦- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١١ ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

٥٧- عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ٢٩٢ ، فهمي ، طرق التجارة الدولية ، ص ١٩٧ .

٥٨ - الحجي ، العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية ، ص ٣٥٤ .

٥٩- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٢ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

٦٠- Diehl, Une republique Particienne, Venise, P. 72 .

٦١- Maslatrie, Traites De Paix et De Commerce et Documents Divers Concernant les Relations Des Chre`tiens avec les Arabes De L'Afrique Septentrionale Au Moyan Age publie`s une Introduction Historique - Supple`ment et Table, pp. 82 - 85 .

٦٢- Maslatrie, loc. cit.

٦٣- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٢ ، ص ٢٦٩ .

٦٤- السلطان الكامل شعبان بن محمد بن قلاون . تولى السلطة سنة ٧٤٦ هـ/ ١٣٢٥م . وتوحش منه كبار الأمراء في بداية عهده لطيشه . وبدأ حكمه قوياً مهيباً ولكنه ما لبث أن أقبل على اللهو وجمع الأموال ، فتجمع ضده كبار الأمراء وخلعوه عن الحكم سنة ٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦م . انظر ابن حجر ، الدرر ، ج٢ ، ص ٢٨٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١٠ ، ص ١١٦ - ١٤٠ .

٦٥- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٢ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٧ .

٦٦- الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاون ، ولي السلطنة سنة ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٦م . وكان سيئ التدبير ، مستهتراً ، مما أدى إلى تدهور أمور السلطنة في عهده . وبنى مدرسته الشهيرة . وكان تحديه لكبار الأمراء ، وتماديه في اللهو سبباً في القضاء عليه سنة ٧٦٢ هـ/ ١٣٦٠م ، انظر ابن حجر ، الدرر ، ج٢ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

٦٧- Maslatrie, op. cit., pp. 88 - 92 .

٦٨- السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاون ، تولى السلطنة سنة ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣م ، وكانت سلطته صورية والأمر كله للأمير يلبغا ، فلما قتل الأمير يلبغا انفرد بحكم

السلطنة . ولكن الأمراء تعاونوا ضده وقتل سنة ٧٧٨ هـ/ ١٣٧٦م . انظر ابن حجر ، الدرر ، ج٢ ، ص ٢٨٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١١ ، ص ٢٤ - ٨٣ .

٦٩- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٢ ، ص ٢٩٠ .

٧٠- Kammerer, Le Regime et Le status des Etrangers en Egypte, P. 17 .

٧١- Atiya, The Crusade in the Later Middle Ages, P. 115 .

٧٢- الحجي ، العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية ، ص٢ .

٧٣- Diehl, Op. Cit., P. 71 .

٧٤- هايد ، التجارة في الشرق الأدنى ، ج٣ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

٧٥- Mario Esposito, Itinerarium Symonis Ab Hybernia Ad Terram Sanctam, P. 75 .

٧٦- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٢ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

٧٧- المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

٧٨- المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

٧٩- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٣ ، ص ٣٣٠ .

٨٠- المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٢٦٤ .

٨١- المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٢٥٤ .

٨٢- Baker, Relations between East and West in the Middle Ages, Article number 6 : Riley - Smith, Government in Latin Syria and the Commercial Privileges of foreign Merchants, P. 115 .

٨٣- صالح بن قربة ، انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى ص ١٩٠ ، إصدار «الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى» تنسيق محمد حمام .

٨٤- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٣ ، ص ٣٤٠ - ٣٤٢ .

٨٥- انظر الخريطة رقم (٦) .

٨٦- Ashtor, A Social and Economic History of the Near Esat in the Middle Ages, P. 300 .

٨٧- Ashtor, Op. Cit., P. 310 .

٨٨- أبو الفدا ، تقويم البلدان ، ص ١١١ ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ٢٣٦ .

٨٩- أبو الفدا ، تقويم البلدان ، ص ١١١ ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ٢٣٧ ، انظر كذلك : Wiet, Les Marchands D'epices sous les Sultans Mamlouks, P. 94 .

٩٠- العمري ، مسالك الأبصار ، مخطوط باريس ٢٣٢٥ ، ورقة ١٩٥ ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ١٤٤ - ١٥٠ .

٩١- مجهول ، تقويم البلدان المصرية ، مخطوط كيمبردج ٦٥ .Qq ، ورقة ٣ب ، العمري ، مسالك الأبصار ، مخطوط باريس ٢٣٢٥ ، ورقة ١٩٦ب ، ابن الجيعان ، التحفة السنية ،

ص٤ ، ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ق٢ ، ص١١٦ ، Lapidus, Muslim Cities, P. 41

٩٢- Lapidus, Muslim Cities, P. 23 .

٩٣- المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٨٩٩ هامش (٢) ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ٤٢٠ ، انظر كذلك : Lapidus, Muslim Cities, pp. 23, 24, 127

٩٤- المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص١٧٥ ، المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٢٨٤ ، Labib, "Egytian Commercial policy in the Middle Ages", pp. 66-67 , 71-73 Kammerer, Le Regime et le status des Etrangers en Egypt, p. 17, Atiya, The Crusade in the Later Middle Ages, p. 115.

٩٥- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٣ ، ص٣٠٠ .

٩٦- ونظراً لأهمية الكارم وجد في سلطنة المماليك ما يعرف بـ : « نظر البهار والكارفي » : «وموضوعها التحدث على واصل التجار الكارمية من اليمن من أصناف البهار وأنواع المتجر ، وهي وظيفة جليلة ، نادرة ، تضاف إلى الوزارة ، وتجعل تبعاً لها ، وتارة تضاف إلى الخاص وتجعل تبعاً له ، وتارة تنفرد عنهما بحسب ما يراه السلطان » . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص٣٢ ، كذلك ، انظر المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص٨٩٩ ، حاشية ٢ . وكان لتجار الكارمية رئيس يعرف باسم « رئيس التجار الكارمية » . انظر المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص٣٤٠ .

٩٧- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص١٠٣ .

٩٨- أبو الفدا ، تقويم البلدان ، ص ١٣١ ، ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، القسم ٢ ، ص٣٥ ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ٢٠٢ ، Ashtor, A Social and Economic History of the Near Esat in the Middle Ages, P. 195 .

٩٩- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ .

١٠٠- المرجع السابق ، ج٣ ، ص ٣٣٨ .

١٠١- المرجع السابق ، ج٣ ، ص ٣٣٩ ,٣٤٠ .

١٠٢- المرجع السابق ، ج٣ ، ص ٣٣٤ .

١٠٣- المرجع السابق ، ج٣ ، ص ٣٣٨ .

١٠٤- المرجع السابق ، ج٣ ، ص ٣٣٩ .

١٠٥ - هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٣ ، ص ٣٣٥ . Lapidus, Muslim Cities, P. 41

١٠٦- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ٢٨٩ .

١٠٧- هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج٣ ، ص ٣٣٩ .

١٠٨- لقد وجد في سلطنة المماليك ما يمكن أن يطلق عليه « البضائع السلطانية » أي تلك الكميات من بضاعة معينة تجلب من بلاد الشام إلى مصر بناء على أمر سلطاني شريف مثل : ظاهرة جلب

الأغنام من البلاد الشامية إلى مصر بكميات كبيرة تنفيذاً لأمر الناصر محمد بن قلاوون . انظر المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ٨٥٥ . وكذلك الثلج الذي كان ينقل في ثلاث مراكب من دمشق وطرابلس إلى دمياط في عهد الظاهر بيبرس ، ثم يحمل من دمياط إلى الشرابخاناة على ظهور البغال السلطانية . وفي عهد الناصر محمد بن قلاوون أصبح الثلج ينقل من دمشق إلى القاهرة براً عبر بيسان ، وغزة ، والصالحية ، وبلبيس إلى القلعة على ظهور الجمال . ولا شك أن أعداداً كبيرة كانت تستفيد من عمليات نقل هذه البضائع السلطانية . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

١٠٩- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ٤٠٩ ، ٤٦٣ ، ٥٢٥ .

١١٠- المقريزي ، الخطط ، ج٢ ، ص ٩٢ .

١١١- المقريزي ، الخطط ، ج٢ ، ص ٦٣ ، أما مصطلح « وكالة » فإن معناه فندق لنزول التجار وبضائعهم ودوابهم للبيع والشراء .

١١٢- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

١١٣- المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٤٧١ - ٤٧٢ .

١١٤- المصدر السابق ، ص ٥٣٧ .

١١٥- المصدر السابق ، ص ٥١٣ .

١١٦- ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور ، ص ١٥٦ ، . وقد درست هذه المعاهدة دراسة تحليلية توثيقية في كتاب [العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية] تأليف حياة الحجي ، ص ١٧ - ٥٩ ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٠م .

١١٧- ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور ، ص ٥٠ .

١١٨- المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

١١٩- المصدر السابق ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .

١٢٠- Santon, Los Documentos Arabes Diplomatico, p. 339

انظر كذلك حياة الحجي ، العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية ، ص ٧٢ - ٩٤ .

١٢١- ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

١٢٢- المصدر السابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

١٢٣- حياة الحجي ، العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية ، ص ١٥ - ١٦ ، ١٧١ - ١٧٢ .

١٢٤- جاء ذكر « مملكة الجنويين » وعاصمتها مدينة جنوة مع بيان أهمية موقعها الجغرافي وثقلها الاقتصادي في : القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٥ ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

١٢٥- انظر ملحق رقم (١) الذي يتضمن نص المعاهدة كما جاء في كتاب محي الدين عبد الظاهر ، « تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور » ، ص ١٦٦ - ١٦٩ .

١٢٦- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ ، انظر الخريطة رقم (٧) ، والخريطة رقم(٨) .

١٢٧- المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .

١٢٨- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ،

Muir, The Mameluke or Slave Dynasty of Egypt, p. 73, " By the Pope Nasir was asked to treat his Christian subjects Kindly, with the Promise that the same should be done for Moslems in the west " .

البابا يوحنا الثاني والعشرون (John XXII) جلس على الكرسي في الفترة من ١٣١٦ - ١٣٣٤ .

١٢٩- شارل الرابع (Charles IV) حكم فرنسا في الفترة من ١٣٢٢ - ١٣٢٨ .

١٣٠- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ٢٨٦ ،

Lane - Poole, History of Egypt in the Middle Ages, p. 310 .

١٣١- الناصر فرج بن برقوق بن أنص الجركسي ، ولد سنة ٦٩١ هـ/ ١٣٨٩م وتولى الحكم بعد أبيه برقوق سنة ٨٠١ هـ/ ١٣٩٨م . ووقعت في عهده كثير من الفتن . وكان فاسداً ظلوماً فخلع سنة ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م ثم أعيد مرة أخرى للسلطنة . انظر السخاوي ، الضوء اللامع ، ج٦ ، ص ١٦٨ .

١٣٢- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٨ ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

١٣٣- كواهي وبازدار هي طيور جارحة غالية الأثمان . انظر ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص ٢٩ ، ج١٢ ، ص ٥٠ .

١٣٤- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٨ ، ص ١٢١ .

١٣٥- المصدر السابق . ج٨ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

١٣٦- المصدر السابق . ج٨ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

١٣٧- المقريزي ، السلوك ، ج١ ، ص ٨٨٩ ، زيتير شتين ص ٦٠ ، ابن الدواداري ، الدر الفاخر ، ج٩ ، ص ١٩ - ٢٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٨ ، ص ١٢٣ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١ ، ص ٤٠٤ .

١٣٨- زيتير شتين ، ص ٧٩ .

١٣٩- زيتير شتين ص ٧٩ ، ابن الدواداري ، الدر الفاخر ، ج٩ ، ص ٢٥ .

١٤٠- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ١٩٧ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٣١٧ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٧٧١ ، ج٣ ، ص ٤١ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١٤٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٨ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ج٩ ، ص ٥٩ ، ج١٠ ، ص ١٩٥ ، ٣٠٧ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١ ، ص ١٦٠ - ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٩١ ، المقريزي ، الخطط ، ج٢ ، ص ٢٣٨ ، ٣٧٤ - ٣٧٥ ، ٤٠٦ -

٤٠٨ ، ٤١٦ – ٤١٧ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١ ، ص ١٦٠ – ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٩١ ،
Poliak, “Some Notes on the Feudal System of the Mamluks”, The Journal of the Royal Asiatic Society. (1937) , pp. 97 - 100 .

١٤١- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ٣٩٤ – ٣٩٦ ، المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص ٣٩ ، مجهول ، تاريخ الدولة التركية ، ورقة ٣٠ ب ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١ ، ص ١٦٩ ،
Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages, p. 51.

١٤٢- المقريزي ، السلوك ، ج٢ ، ص ٣٩٥ ، قارن ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج١١ ، ص ٢٠٦ .

١٤٣- المحتسب : وظيفة جليلة رفيعة الشأن ، وموضوعها التحدث في الأمر والنهي ، والتحدث عن المعايش والصنائع ، والأخذ على يد الخارج ، عن طريق الصلاح في معيشته وصناعته . وفي مصر المملوكية محتسبان أحدهما بالقاهرة وهو أعظمها قدراً ، وأرفعها شأناً ، وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه البحري بكامله ما عدا الإسكندرية فلها محتسب خاص بها . والمحتسب الثاني في الفسطاط ومرتبته أقل من محتسب القاهرة الذي له أيضاً التحدث والتولية بالوجه القبلي بكامله ، ويجلس مع السلطان في دار العدل ، ويرافق السلطان في المواكب دون محتسب الفسطاط . ويأتي مجلسه في دار العدل بعد وكيل بيت المال ، وربما جلس أعلى منه إذا كان أرفع منه بعلم أو نحوه . ومن مسئوليات محتسب القاهرة الإشراف على الأسواق ومراقبة البضائع والأسعار والموازين . انظر السبكي ، معيد النعم ، ص ٦٥ – ٦٦ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ٣٧ ، ج١١ ، ص ٩٦ – ٩٧ .

١٤٤- ناظر البيمارستان : وظيفة من أجل الوظائف وأعلاها ، ولابد أن يكون متوليها أميراً من أصحاب السيوف ، ومهمته الإشراف على البيمارستان من جميع النواحي الإدارية والمهنية والمالية ، ومن مسئولياته الإشراف على أوقاف البيمارستان وصيانتها واستثمار جميع جهاتها . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ٣٨ .

١٤٥- قضاء القضاة : وهي وظيفة يتحدث صاحبها في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها ، والقيام بالأوامر الشرعية ، والفصل بين الخصوم ، ونصب النواب للتحدث فيما عسر عليه مباشرته بنفسه ، وهي أرفع الوظائف الدينية ، وأعلاها قدراً ، وأجلها رتبة .
وفي بداية تاريخ سلطنة المماليك كان الوضع مقصوراً على تعيين قاض واحد في الديار المصرية من أي مذهب كان من المذاهب الأربعة . فلما تولى الظاهر بيبرس عمل على تعيين أربعة قضاة من المذاهب الأربعة ، وفوض إليهم تعيين نواب لهم في الديار المصرية . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ٣٤ – ٣٦ .

١٤٦- المقريزي ، الخطط ، ج٢ ، ص ٤٢١ .

١٤٧- المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٤٠٦ – ٤٠٨ .

١٤٨- مكس ساحل الغلة : ضريبة تؤخذ عن أي كمية من الذرة تجلب إلى القاهرة قبل إتمام عملية البيع ، وقد ألغاها الناصر محمد بن قلاون سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥م فخفف بذلك من شدة ضرره على الناس حيث انخفض بناء على ذلك سعر الذرة ، ولكن يبدو أن الناصر محمد أراد أن يستفيد من ظاهرة التأييد الشعبي الناتجة عن إلغاء هذه الضريبة بتكرار إلغائها ، فعمل على إعادتها مرة أخرى لكي يقوم بإلغائها سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٤م في مصر وبلاد الشام . انظر ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٩ ، ص ٤٥ .

١٤٩- نصف السمسرة : ضريبة تجبى من كل سمسار أو دلال يقوم بإتمام أي عملية بيع فيلتزم بإبراز مبلغ درهمين عن كل مائة درهم ، يأخذ السلطان درهماً والسمسار درهما ، ولذا عمل السماسرة من أجل المحافظة على نسبتهم وهي اثنان بالمائة علي أخذ نصيبهم أولا ثم نصيب السلطان مستخدمين في سبيل ذلك كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة . ولهذا عمل الناصر محمد بن قلاون على إلغاء هذه الضريبة في سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥١ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص٤٥ ، مجهول ، تاريخ جواهر السلوك ، ورقة ٢٣٥ ب ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٥٨ - ١٩٥ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ٢ ، ص ١٧٧ .

١٥٠ - رسوم الولاية : ضريبة يقوم بجمعها الولاة والمقدمون من جميع البيوت ذات السمعة السيئة في كافة مدن سلطنة المماليك ، بل كانت تؤخذ من كل شخص يقوم بممارسات غير أخلاقية . وكان مجموع هذه الضريبة يدفع كمرتبات للأجناد . وفي سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م ألغى الناصر محمد بن قلاون هذه الضريبة من أجل حرمة البيوت والعمل على القضاء على الممارسات غير الأخلاقية في الدولة . انظر الدواداري ، الدر الفاخر ، جـ٩ ، ص ٢٨٦ ، الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨٠ب ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، ورقة ١٣١أ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥١ ، المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص ١٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص٤٦ .

١٥١ - مقرر السجون : ضريبة قدرها مائة درهم تجبى من كل سجين في ساعة القبض عليه سواء ثبت اتهامه أو كان برئيا ، فإذا ثبت أنه كان بريئاً من التهمة الموجهة ضده وأطلق سراحه فلا يعاد المال [مائة درهم] إليه . وكان يتولى عملية جمع هذه الضريبة الباهظة ضامن يتكفل بجمعها من كافة سجون المدينة . وقد ألغى الناصر محمد بن قلاون هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ ١٣١٥م . انظر الدواداري ، الدر الفاخر ، جـ٩ ، ص ٢٨٦ ، الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨٠ب ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥١ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٦ .

١٥٢ – مقرر الحوائص والبغال : ضريبة كانت تجبى من جميع الولاة والمقدمين في كافة مدن سلطنة المماليك حيث كان كل وال ومقدم يلتزم بدفع مبلغ من المال سنويا إلى بيت المال يقدر بخمسمائة درهم . ومن ثم اجتهد هؤلاء الولاة والمقدمون في جمع مبلغ هذه الضريبة من الناس ، بل تمادى بعضهم في جمع ما يزيد عن ذلك المبلغ وأخذه لجيبه الخاص مما ترتب عليه كثير من النتائج السيئة . فعمل الناصر محمد بن قلاون على إلغاء هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨١ أ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥١ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٦ – ٤٧ .

١٥٣ – مقرر طرح الفراريج : ضريبة كانت تجبى من كل من يقوم بتربية الدجاج حيث كان هؤلاء الفلاحون يجبرون على شراء الفراريج والدجاج من الضامن بسعر محدد ، ثم يدفعون هذه الضريبة لقاء السماح لهم بتربيتها مما يظهر صورة من صور الاحتكار الإقطاعي التي عانى منه الفلاحون كثيرا ، لهذا ألغى الناصر محمد بن قلاون هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥١ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٧ .

١٥٤ – مقرر الفرسان : ضريبة يلتزم بدفعها الناس في كل مدينة في سلطنة المماليك لكبار المسئولين من الولاة والمقدمين الفرسان ، وهي عبارة عن هدايا وعطايا إجبارية لهؤلاء الفرسان ، وفي بعض الأحيان كان يجبى ما يعادل ذلك أو ثلاثة أضعافه من سكان المدينة وكان بعضهم فقراء لاقدرة لهم على دفع هذه الهدايا أو الأموال ، فعمل الناصر محمد بن قلاون على إلغائها سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥١ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٧ .

١٥٥ – رسوم الأفراح : ضريبة يتكفل أحد الضمان بجمعها من كل عرس يقام في المدينة ، حيث يدفع أصحاب ذلك العرس هذه الضريبة ، ولا يمكن عمل أي عرس دون دفعها ، فكانت تشكل عبئا ماليا على الطبقة الفقيرة من الناس . وقد ألغى الناصر محمد بن قلاون هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨١ أ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، ورقة ١٣١ أ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٧ .

١٥٦ – جباية المراكب : ضريبة يدفعها كل مركب أو سفينة تبحر في النيل ، وتختلف في قيمتها من مركب إلى آخر بحسب حجم المركب وقيمة البضاعة المحملة ، وفي حقيقة الواقع كان المسافرون على ظهر المركب هم الذين يجبرون على جمع هذه الضريبة فيما بينهم ليدفعها صاحب المركب إلى الضامن ، وبالتالي كان المسافرون الفقراء يعانون من دفع هذه الضريبة ، فعمل الناصر محمد بن قلاون على إلغاء هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الصفدي ، نزهة المالك

والمملوك ، ورقة ٨١ أ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٥٩-١٦٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٧ .

١٥٧ - ضمان تجيب : ضريبة تجبى من العبيد الغلمان والجواري ممن يمارسون السلوك غير الأخلاقي ، فعمل الناصر محمد على محاربة هذه السلوكيات غير الأخلاقية من خلال إلغاء الضريبة التي تجمع منهم نتيجة السماح لهم بهذا العمل غير الشرعي وغير الأخلاقي ، وقد ألغيت سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨١ أ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٥٨ - كشف مراكب النوبة : ضريبة تجبى من أولئك الذين يمارسون سلوكيات غير أخلاقية مقابل مبلغ من المال . وغير ألغى الناصر محمد هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٦٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٥٩ - شد الزعماء : لم تشرح بالتفصيل في مصادر التاريخ المملوكي وقد ألغاها الناصر محمد سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٦٠ - حقوق السودان : لم تشرح بالتفصيل في مصادر التاريخ المملوكي ، وقد ألغاها الناصر محمد سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٦١ - حقوق القينات : ضريبة تجبى من قبل «مهتار الطشتخاناة» حيث كان يقوم بجمعها من الفتيات اللاتي يمارسن البغاء . انظر مجهول ، تاريخ جواهر السلوك ، ورقة ٢٣٥ أ - ب ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٦٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٦٢ - مقرر المشاعلية : ضريبة يدفعها أصحاب الحمامات العامة والمنازل والمدارس وجميع الأبنية عند القيام بتنظيفها حيث كان لا يسمح بنقل أي أوساخ منها إلا بعد أن يقوم صاحبها أو المشرف عليها بدفع ضريبة النظافة هذه إلى الضامن . وقد يؤدي هذا الأمر إلى تقاعس أصحاب هذه المباني عن تنظيفها ، فعمل الناصر محمد على إلغاء هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الدواداري ، الدر الفاخر ، جـ٩ ، ص ٢٨٦ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، المقريزي ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٦٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٦٣ - متوفر الجراريف : ضريبة تجبى من المهندسين وكبار المسئولين في جهاز الشرطة . وقد ألغاها الناصر محمد سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨٠ ب - ٨١ أ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٦٤ – ثمن العباءة : ضريبة تؤخد عن بيع كل عباءة مصنوعة من الصوف ، وقد ألغى الناصر محمد هذه الضريبة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الدواداري ، الدر الفاخر ، جـ٩ ، ص ٢٨٦ ، الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨١ أ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٦٥ – زكاة الرحالة : ضريبة مفروضة على كل رحالة يأتي إلى سلطنة المماليك . وقد ألغاها الناصر محمد سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨١ أ ، قارن المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ١٥٢ .

١٦٦ – ركوة السواس : ضريبة تجبى من الذي يقوم على تربية الخيل . انظر ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٩ ، ص ٤٨ .

١٦٧ – أبطل الناصر محمد مكوس : قود الخيل ، عداد النخيل ، مقرر المناشير وهي الضريبة التي تؤخد عن كل شخص متوفى أو غائب ، أبطلت جميع هذه الضرائب سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م . انظر الدواداري ، الدر الفاخر ، جـ٩ ، ص ٢٨٦ ، الصفدي ، نزهة المالك والمملوك ، ورقة ٨١ أ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، ورقة ١٣١ أ–ب .

١٦٨ – مكوس قطائع العربان ، ضمان الطريق ، ضمان الملح ، حقوق النحالين كانت تجبى من العربان والمشرفين على الطرق والقائمين على إعداد الملح وعسل النحل ، الدواداري ، الدر الفاخر ، جـ٩ ، ص ٢٨٦ .

ابيض

المصادر والمراجع

أولاً - مصادر مخطوطة:

ابن دقماق : إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٦م)

الجوهر الثمين في تاريخ الخلفاء والسلاطين ، مخطوط أكسفورد ، Digby Or. 25

الصفدي : الحسن بن عبدالله (القرن ٨هـ/ ١٤م) .

نزهة المالك والمملوك ، مخطوط المتحف البريطاني Or. 6267 .

العمري : ابن فضل الله (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م)

مسالك الأبصار ، مخطوط أيا صوفيا ٣٤١٧ ن ج ٤ ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس ٢٣٢٨ – ٢٣٢٥ .

مجهول؟

تاريخ جواهر السلوك في سياسة الخلفاء والملوك ، مخطوط المتحف البريطاني Or.6854 .

مجهول؟

تاريخ الدولة التركية (٦٥٠ – ٨٠٥هـ/ ١٢٥٢-١٤٠٢م) مخطوط كيمبردج Og.147 .

مجهول؟

تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية ، مخطوط كيمبردج Qg. 65.

ثانياً - مصادر ومراجع عربية مطبوعة:

١ - الكتب:

أبو شامة : شهاب الدين أبو محمد عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي

الروضتين في أخبار الدولتين ، جزءان ، نسخة مصورة ، دار الجيل ، بيروت .

ابن إياس : محمد بن أحمد (ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م)
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ٥ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٤م .
ابن تغري بردي : أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م)
النجـوم الزاهرة في ملوك مـصـر والقـاهرة ، ١٢ جـزءاً ، القـاهرة ، ١٩٢٩- ١٩٥٦م .
ابن جبير : محمد بن أحمد الأندلسي (ت ٦١٤هـ/ ١٢١٧م)
رحلة ابن جبير ، بيروت ، ١٩٤٩م .
ابن الجيعان : يحيى بن شاكر (ت٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م)
التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، بإشراف ب . مورتز ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٤م .
ابن حبيب : الحسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)
تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ، تحقيق : محمد محمد أمين ، مراجعة : سعيد عبدالفتاح عاشور ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
ابن حجر : أحمد علي (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ٥ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
الحجي : حياة ناصر
- العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع والخامس عشر الميلاديين ، الكويت ، ١٩٨٠م .
- السياسة الصليبية للملك لويس التاسع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤م .
ابن دقماق : إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م)
الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، جزءان في كتاب واحد ، القاهرة ، ١٨٩٣م .
الدواداري : أبوبكر بن عبدالله بن أيبك (معاصر للناصر محمد بن قلاوون)
كنز الدرر وجامع الغرر ، جـ٩ الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر ، تحقيق

هـ .ر .رويمر ، القاهرة ، ١٩٦٠م .
رنسيمان : ستفين
تاريخن الحروب الصليبية ، ٣ أجزاء ، ترجمة الباز العريني ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٩م .
زيتير شتين
تاريخ سلاطين المماليك ، نشرة كارل ف . زيتير شتين ، ليدن ، ١٩١٩م .
السبكي : تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب (ت ٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)
معيد النعم ومبيد النقم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣م .
السخاوي : شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م)
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ١٢ جزءا ، القاهرة ، ١٣٥٣ – ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٤ – ١٩٣٦ .
طرخان : إبراهيم
النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
عاشور : سعيد عبدالفتاح
العصر المماليكي في مصر والشام ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
ابن عبدالظاهر : محيي الدين أبو الفضل عبدالله (ت ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م)
تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، تحقيق : م .كامل ، القاهرة ، ١٩٦١م .
ابن العماد : عبدالحي أحمد (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٩م)
شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ٨ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٣١ – ١٩٣٢م .
عمر : كمال توفيق
الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات مع الصليبيين ، الإسكندرية ، ١٩٨٦م .

عنان : محمد عبدالله

مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

أبو الفدا : إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م)

- المختصر في أخبار البشر ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م .

- تقويم البلدان ، تحقيق : م . رينود ، م . سلان ، باريس ، ١٨٤٠م .

ابن أبي الفضائل : مفضل

النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ، ج٢ ، ٣ ، تحقيق : أ . بلوشيه ، باريس ، ١٩٢٨م .

فهمي : نعيم زكي

طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

القلقشندي : أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)

صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ١٤ جزءاً ، القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩٢٢م .

المقريزي : أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م)

- إغاثة الأمة بكشف الغمة ، حمص ، ١٩٥٦م .

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار «الخطط المقريزية» ، جزءان ، القاهرة ، ١٨٥٣م .

- كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ٢ تحقيق : محمد مصطفى زيادة ، ج٣ ، ٤ ، تحقيق : سعيد عبدالفتاح عاشور ، القاهرة ، ١٩٣٩ - ١٩٧١م .

هايد : ولهام

تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ترجمة : أحمد رضا ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

اليوزبكي : توفيق سلطان

تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي ، الموصل ، ١٩٧٥م .

٢ - المقالات والموسوعات في المجالات العلمية:

قربة : صالح بن قربة

انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة المغرب المسيحي في العصور الوسطى ، إصدار «الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى» تنسيق : محمد حمام ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المغرب ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤٨ ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .

ثالثاً - المصادر والمراجع الأجنبية:

1 - Books:

Ashtor, Eliyaho,

A Social and Economic History of the Near East In the Middle Ages, Los Angeles, 1976.

Atiye, Aziz Suryal,

Egypt and Aragon. Leipzig. 1938.

The Crusade in the Later Middle Eges. London. 1938.

Baker, Derek,

Relations between East and west in the Middle Ages, Edinburgh, 1973

Daniel, Norman,

The Arabs and Medieval Europe, Second Edition, London, 1979.

Diehl, Charles,

Une Republique Patricienne, Venise, Paris, 1928

Ehrenkreutz, Andrew S.,

Saladin, First Edition, New York, 1972.

Esposito, Mario,

Itinerarium Svmonis Semonis Ab Hvbermia Ad Terrum Sanctum, Dublin, 1960

Kammerer, A. Albert,

Le Regime et la status des E'trangers en Egypt, Tom 15, Cairo, 1929.

Labib, Subhi,

"Egyptian Commercial policy in the Middle Ages". Studies in the Economic of the Middle East, Ed. By: M. A. Cook, pp. 63 - 92, London, 1970

Lane-Poole-Stanley,

A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1936.

Lapidus, Ira Marvin,

Muslim Cities in the later Middle Ages, Harvard University, Press Cambridge, Massachusetts, 1967.

Maslatrie, M. L. De Maslatrie,

"Traites De Paix et De Commerce et Documents DIVERS Concernant les Relation Des Chretiens avec les Arabes De L'Afrique Septentrionale Au Movan Age publies une Introduction Historique" "Supplement et Tables", Paris. Chez J. BAURET Detaille, Labraires, 1872.

Mayer, Hans Aberhard,

The Crusades, trans. John Gillingham, London, 1972

Muir Sir William,

The Mameuke or slaves Dynasty of Egypt, Amsterdam. 1968.

Poliak, A.N.,

Feudalism in Egypt. Syria. Palestine and Lebanon, London, 1939.

Santon, Alarcon Y Santon and Roman Gurcia De Linares

Los Documentos Arabes Diplomaticos Del Archive de la Corona De Aragon Madred, 1940.

Tsugitaka, Sato,

State and Rural Society in Medieval Islam, Leiden, 1997.

2- Articles:

Poliak, A.N.,

Some notes on the feudal system of the Mamluks, J.R.A.S., (1937), pp. 97 - 107.

Wiet, G.,

Les marchands d'epices sous les Sultans mamelouks. Cahiers d'histoire Egyptienne, vii, (1995), pp. 81 - 147.